

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية
التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

محددات تطور ميزان المدفوعات في الجزائر
خلال الفترة 2001-2013

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: النقود والمالية الدولية

إشراف الأستاذ:
• كريم بودخدخ

إعداد الطالب:
• محمد بوجوجو

السنة الجامعية
2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

بدءاً ببدأ أحمد المولى عز وجل سبحانه وتعالى
وأشكره على توفيقه لي بفضلته وقوته في إنجاز هذا
العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.
وأشكر الأستاذ "كريم بودخدخ" على موافقته
الإشراف على هذه المذكرة.
وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا
العمل البسيط.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعلمي إلى الوالدين
الكريمين

وإلى جميع إخوتي وأخواتي

وإلى خطيبتتي التي ساعدتني بجهدها وروحها
في إتمام هذا العمل وإلى كل عائلتهما

وإلى كل الأصدقاء والأصدقاء

قائمة الجداول

والأشكال

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	تطور معدلات النمو والنتائج المحلي الخام خلال الفترة 2001-2013.	01
40	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لفترة 2001-2012.	02
42	تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2013.	03
44	تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات من سنة 2001 إلى 2013.	04
45	تطور معدلات التضخم لفترة 2001-2013.	05
48	تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة خلال فترة 2001-2013.	06
49	سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2004-2013.	07
51	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2013	08
53	احتياطات الجزائر لدى صندوق النقد الدولي لفترة 2001-2013.	09
55	التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2013.	10
62	تطور الصادرات الجزائرية وسعر النفط في الجزائر.	11
64	تغيرات سعر الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2013.	12
69	تطور الواردات والانفاق العام الجزائري للفترة 2004-2013.	13
70	تطور سعر الصرف واجمالي الواردات الجزائرية 2001-2013.	14
72	تغير سعر الصرف يورو-دولار وإجمالي الواردات خلال الفترة 2004-2013	15
75	تطور الكتلة النقدية في مقابل إجمالي الواردات الجزائرية	16

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	هيكل ميزان المدفوعات	01
37	تطور معدلات النمو خلال الفترة 2001-2013.	02
39	تطور قيم الناتج المحلي الخام لفترة 2001-2013.	03
41	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لفترة 2001-2012.	04
43	تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2013.	05
46	تطور معدلات التضخم لفترة 2001-2013.	06
50	سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2001-2013	07
51	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2013 (مليار دولار).	08
54	احتياطات الجزائر لدى صندوق النقد الدولي لفترة 2001-2013.	09
56	تطور الصادرات النفطية وغير النفطية لفترة 2001-2013.	10
57	التوزيع السلعي للواردات خلال فترة 2001-2013.	11
63	تغير قيمة الصادرات النفطية الجزائرية وسعرها ما بين 2001-2013.	12
65	تغيرات قيمة الصادرات وسعر الصرف 2001-2013.	13
71	تغير الواردات وسعر الصرف في الفترة 2002-2013	14
72	التغير في سعر صرف يورو/ دولار وإجمالي الواردات الجزائرية.	15
76	تطور معدل نمو الواردات ونمو الكتلة النقدية.	16

فهرس المحتويات

II.....	قائمة الجداول والأشكال.....
V.....	فهرس المحتويات.....
ص أ-هـ.....	مقدمة عامة.....
ص 1-33.....	الفصل الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات.....
ص 02.....	تمهيد.....
ص 03.....	المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته.....
ص 03.....	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....
ص 05.....	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.....
ص 05.....	الفرع الأول: حساب العمليات الجارية.....
ص 08.....	الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية.....
ص 12.....	الفرع الثالث: حساب عمليات التسوية.....
ص 18.....	المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات.....
ص 18.....	الفرع الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات.....
ص 20.....	الفرع الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات.....
ص 20.....	الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.....
ص 21.....	المبحث الثاني: الحالات التي يكون عليها ميزان المدفوعات.....
ص 22.....	المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
ص 22.....	الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.....
ص 22.....	الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.....
ص 25.....	المطلب الثاني: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات وأساليب التسوية.....
ص 25.....	الفرع الأول: آثار عدم التوازن.....
ص 26.....	الفرع الثاني: أساليب تسوية ميزان المدفوعات.....
ص 33.....	خلاصة الفصل.....
ص 34-59.....	الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري 2001-2013.....
ص 35.....	تمهيد.....
ص 36.....	المبحث الأول: وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية.....

المطلب الأول: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي 2001-2013.....	ص36
الفرع الأول: النمو الحقيقي.....	ص37
الفرع الثاني: النمو خارج المحروقات.....	ص38
الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي.....	ص39
المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة.....	ص41
المطلب الثالث: تحليل معدلات التضخم لفترة 2001-2013.....	ص45
المطلب الرابع: تحليل الميزانية العامة لفترة 2001-2013.....	ص46
المبحث الثاني: وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية.....	ص48
المطلب الأول: سعر الصرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو.....	ص48
الفرع الأول: سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي.....	ص49
الفرع الثاني: سعر صرف الدينار مع الأورو.....	ص49
المطلب الثاني: الدين الخارجي.....	ص50
المطلب الثالث: الاحتياطات الرسمية.....	ص52
المطلب الرابع: ميزان مدفوعات الجزائر.....	ص54
الفرع الأول: الميزان التجاري.....	ص56
الفرع الثاني: حساب رأس المال.....	ص57
خلاصة الفصل.....	ص59
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري 2001-2013.....	ص60-77
تمهيد.....	ص61
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في حركة الصادرات للفترة 2001-2013.....	ص62
المطلب الأول: تأثير سعر النفط على حركة الصادرات 2001-2013.....	ص62
المطلب الثاني: أثر سعر صرف الدولار الأمريكي على حركة الصادرات.....	ص64
المطلب الثالث: تأثير الإنفتاح التجاري على حركة الصادرات الجزائرية.....	ص66
الفرع الأول: درجة الانفتاح على العالم الخارجي.....	ص66
الفرع الثاني: مؤشر الانكشاف في القطاع الصناعي الجزائري.....	ص67
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حركة الواردات للفترة 2001-2013.....	ص68

المطلب الأول: تأثير الانفاق العام في حركة الواردات 2001-2013.....	ص68
المطلب الثاني: تأثير سعر صرف على حركة الواردات 2001-2013.....	ص69
المطلب الثالث: تأثير سعر صرف الدولار مع اليورو على قيمة الواردات الجزائرية.....	ص71
المطلب الرابع : تأثير الكتلة النقدية على حركة الواردات 2001-2013.....	ص73
خلاصة الفصل.....	ص77
الخاتمة العامة.....	ص79
قائمة المراجع	ص82
قائمة الملاحق.....	ص85

مقدمة عامة

تتم معظم المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال حيث تحتاج الدولة إلى النقد الأجنبي لتلبية التزاماتها الدولية، وتتمثل أهم مصادر النقد الأجنبي في الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد بالإضافة إلى الصادرات من الذهب، بينما تتمثل أهم أوجه استخدام النقد الأجنبي في تمويل الواردات من السلع والخدمات والقروض والاستثمارات في الخارج بالإضافة إلى استيراد الذهب وبالتالي فإن تسوية المدفوعات الدولية الناشئة عن قيام التبادل الدولي تتم من خلال إطار نقدي ومن ثم فإن لكفاءة النظام النقدي أثر على حجم العلاقات الاقتصادية ونمطها ومن أجل كل هذه العمليات تحتاج الدولة إلى سجل محاسبي دقيق لكي تحدد موقعها من حيث المديونية الخارجية أو العجز أو الفائض مع دول العالم، يعرف هذا السجل بميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، وهو بيان حسابي تسجل فيه جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى الدولة.

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فوائض لدول وعجزات لدول أخرى تعمل كلها على تحقيق توازن الميزان العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في ميزان المدفوعات؛ ونتيجة للتحويلات المستمرة التي أدت إلى حالة فوضى في أسواق النقد الدولية وازدياد الصراع بين الدول، وكذلك النمو غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية، بالإضافة إلى ركود اقتصادي نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادية ظهرت اختلالات في وضع المدفوعات الخارجية للعديد من الدول الصناعية والنامية على السواء؛ لكن الدول النامية كانت أكثر تأثراً بهذا المحيط الدولي على اعتبار أنها اقتصاديات صغيرة آخذة للأسعار، فعرفت أزمات هيكلية ناتجة عن السياسات النقدية والمالية التوسعية، وكذا نمو الإنفاق العام وتفاقم المديونية الخارجية، لكن السبب الأساسي هو تدهور شروط التبادل الدولي وانحياز الطلب العالمي على صادراتها، مما أدى إلى نقص حصيلتها من النقد الأجنبي في وقت كانت أسعار وارداتها في ارتفاع مستمر.

ولقد كان لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دورا هاما في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، وذلك بالبحث عن الأساليب المناسبة؛ والجزائر واحدة من هذه الدول

حيث سعت الجزائر إلى الخروج من شبح المديونية الخارجية الذي تفاقم نتيجة محاولات إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

بهذا الصدد ارتأينا تحديد الإطار النظري لميزان المدفوعات وعرض مختلف مكوناته الأساسية التي تمكننا معرفة الحالات التي يكون عليها وأساليب تسويتها

ثم تطرقنا بعد ذلك إلى عرض واستظهار مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2013 وما عرفته من تطورات، حيث يمكن ربط هذه المؤشرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات، ما يساعدنا على فهم ومعرفة أهم محدداته التي تتحكم في وضعيته من حيث الفائض أو العجز، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تمكننا من تشخيص الاقتصاد الوطني من حيث نقاط قوته من جهة ونقاط ضعفه من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق تبرز لنا الاشكالية التالية:

❖ كيف تؤثر مختلف المؤشرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

ويندرج من هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما أثر تقلبات سعر البترول على ميزان المدفوعات؟
- 2- ما هي التطورات التي عرفها سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة؟
- 3- ما هي علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية ووضعية الميزان التجاري؟
- 4- ما هي الآثار الكمية لكل من الدولار واليورو على التجارة الخارجية؟
- 5- ما هي الاجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية من أجل احتواء الآثار السلبية لعدم استقرار سوق النفط وما مدى نجاحها؟

وللإجابة عن الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

- ✓ يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الجزائري برصيد الميزان التجاري؛
- ✓ يشكل النفط مصدر أساسيا في الدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها؛
- ✓ تعد مشكلة الفوارق بين العملات في الجزائر سببا في تكبدها لخسائر مالية معتبرة؛
- ✓ تنويع الصادرات الجزائرية أمر ضروري وحل واقعي من الأزمات النفطية.

وتتجلى أهداف هذه الدراسة في:

- 1- التأكيد على أهمية ميزان المدفوعات في التعبير على وضعية الاقتصاد الوطني؛
- 2- الاهتمام المتزايد من الخبراء والسلطات الجزائرية عن واقع الاقتصاد الوطني ومدى سلامة توجهاته؛
- 3- التأكيد بضرورة التنويع في الصادرات لتجنب الازمات التي تصيب الاقتصاديات النفطية؛
- 4- التأكيد بضرورة الكبح في الواردات الاستهلاكية وتوجيهها للاستثمار.

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالأساس للاهتمام الذي توليه أي دولة لاستقرار موازين مدفوعاتها، لكونه يعتبر مرآة لقوة الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إبراز طبيعة علاقاتها التجارية مع الخارج.

وتكمن كذلك أهمية الدراسة في كونها من الجانب النظري تظهر مكونات ميزان المدفوعات وكيفية تحليل تحركاتها وتأثيرها على رصيده، اعتمادا على تحليل النظريات الاقتصادية لها، ثم محاولة إسقاطها على واقع ميزان المدفوعات الجزائري، ومدى تطابق تحركاته مع التحليل الاقتصادي النظري.

ومن أهم الأسباب في اختيار هذا الموضوع هو رغبتني الشخصية في معالجة موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي.

أما فيما يخص المنهج المتبع في الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعملت المنهج الوصفي في الفصل الاول من اجل الامام بكل الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج التحليل في الفصلين الثاني والثالث الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الراقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد الوطني.

وقد واجهتنا في اعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق، ففي ما عدى الجانب النظري، فإن عدم دقة الاحصائيات المتوفرة وعدم تماثلها بين مختلف المصادر سواء الرسمية وغير الرسمية، أو غيابها كليا، ما جعلنا نتجنب بعض المؤشرات والمحددات التي كانت قد تفيدنا في تحليلنا ما حال إلى دون التطرق السليم للموضوع بشكل متلائم مع الجانب النظري، وقد توجهنا إلى الحرص على الحصول على الاحصائيات الصحيحة والدقيقة المتوفرة، لتغطية العجز والنقص.

وقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على ثلاثة فصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان عموميات حول ميزان المدفوعات

الفصل الثاني: تحت عنوان واقع الاقتصاد الجزائري 2001-2013

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري 2001-2013

الفصل الأول:

عموميات حول ميزان

المدفوعات

تمهيد:

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة، كل هذا وذاك يقيد في سجل يسمى ميزان المدفوعات، وفي هذا الفصل سنقوم بتعريفه وتقديم معنى لكل ميزان من موازينه الفرعية وكذا توضيح معنى كل معاملة من المعاملات السابقة الذكر، وكيفية تسجيلها ومكانها في ميزان المدفوعات، وهذا وفقا للتسلسل التالي:

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته.

المبحث الثاني: الحالات التي يكون عليها ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته.

تعمل كل دولة على حصر كل المعاملات السابقة مع بقية العالم في ميزان المدفوعات، فما هو تعريف الاقتصاديين للميزان؟

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها ما يلي:

- ✓ تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنه « سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم»¹.
- ✓ « الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيم»².
- ✓ « ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة»³.

بناء على ما سبق يمكن القول أن: ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلا فترة زمنية تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم أي المتعاملين غير المقيمين، ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول، ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج، وبما أنه سجل محاسبي، فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة:

✓ **المعاملات الدائنة:** هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلية أو حقوق للدولة اتجاه الخارج وتسجل بإشارة موجبة (+) مثلا الصادرات؛

✓ **المعاملات المدينة:** هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو التزامات الدولة اتجاه الخارج، تسجل بإشارة سالبة (-) مثلا الواردات.

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 166.

² Claude Dufloux, Michel Karline, **La balance des paiements**, Economica, Paris, 1994, p39.

³ Josette Peyrard, **Gestion financière internationale**, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1990, p40.

لكن هذا التسجيل تكتفه بعض المشاكل منها، كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، لأن التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية، وهذا الرباط (الجنسية) غير كافي، وإنما يؤخذ باعتبارات أخرى وعليه يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون البلد المعني إقامة دائمة له، ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسيته، مثلا: أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة، أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة، وبالتالي لا يعتبر السائح والمبعوث والطالب كمقيم، بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين المتمثلين في هيئات حكومية، شركات وطنية، وفروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد، لأنها تشارك في الاقتصاد الوطني؛ أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد مثلا: السواح، المبعوثين الدبلوماسيين، والعاملين في القنصليات.

وبخصوص مبدأ التقييد يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج، حيث كل معاملة دولية تدخل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له والعكس صحيح، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله¹.

يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة، وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول بشكل يسهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها، آخذين بعين الاعتبار وقت تحقق العمليات وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما، ولكن رغم ذلك نجد بعض الاختلافات في تقديم الدول لموازن مدفوعاتها، سواء من خلال المصطلحات أو من خلال تجميع البنود.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

¹ صبحي تادريس قريصة، مدحت محمدالعقاد، صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص3.

صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص3.

- ✓ حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.
- ✓ حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.
- ✓ حساب التسوية لميزان المدفوعات؛ أي صافي الاحتياطات الرسمية.

وسوف نتطرق لكل حساب من هذه الحسابات وفق ما يلي:

الفرع الأول: حساب العمليات الجارية.

ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي:

1- ميزان التجارة المنظورة:

يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد، ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية زراعية أو تجارية، بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن 80%¹، أي أنه يعامل كأى سلعة عادية، ويخرج من طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه الذهب غير النقدي؛

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB) *، كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، ويشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز، يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، (2001-2002)، ص98.

* Free On Board، أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

2- ميزان التجارة غير المنظورة:

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن، وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين؛

يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها

رصيد ميزان الخدمات، الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في¹:

- **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية، أو جوية، وفي الجانب المدين، مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية؛
- **خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد؛
- **اتصالات:** تتمثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين؛
- **السفر والسياحة:** يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق؛ ويعرف المسافرون أنهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم: المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل، الاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات... الخ يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين؛
- **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 100.

فهي المبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين¹؛

▪ **نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات... الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن؛

▪ **خدمات أخرى:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض؛ بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة والبعض الآخر يضعه كبند منفرد في شكل عائدات الاستثمار؛

▪ **عائدات الاستثمار:** هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في²:

أ- الدخل من الاستثمار المباشر: أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة؛

ب- الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتتاب في أسهم ورأسمال الشركات، ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

تعتبر عملية جمع المعلومات المتعلقة بقيمة الخدمات جد صعبة لعدم وجود مصادر دقيقة لها لهذا فهي تسجل في معظم الأحيان بقيم تقديرية.

3- ميزان التحويلات:

ويطلق عليه أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب، تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² صندوق النقد العربي، تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2001، العدد 16، أبو ظبي، 2002 ص 3.

عينية أو حقيقية، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن، هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل تبيان كيفية إتمام العملية، وبالتالي المحافظة على التوازن المحاسبي؛

هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسلة إليها، ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات إلى قسمين¹:

▪ **تحويلات خاصة:** التي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثل في تدفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع والشراء من قبل الأفراد والمنظمات، بالإضافة لتحويلات العاملين المغتربين لجزء من أموالهم إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، وتحويلات المهاجرين وتوزيع المواريث² تعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين وتعويضات من أجل إنهاء العقد، ضرائب ورسوم... الخ.

▪ **تحويلات عامة (أو رسمية):** هي تحويلات ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي، وتتمثل في الهبات المتحصل عليها من منظمات رسمية غير مقيمة، وعمليات إلغاء الديون بمحض الإرادة "ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية"، الإعانات في الكوارث الطبيعية، التعويضات عن خسائر الحرب، والهدايا بأنواعها، والملاحظ في التحويلات بصفة عامة أنها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية، أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج؛

وبعد رسم كل المعاملات الجارية، فإن كل معاملة لا تدخل ضمن النشاط الجاري، هي تتعلق أساسا بحركات رؤوس الأموال على أشكالها المختلفة.

الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة³؛

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² Claude Dufloux , Michel Karlin, Op.Cit, P45.

³ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د س، ص 66.

يتم تقسيم هذه المعاملات على أساس الجهة التي تقوم بها إلى "حسب ما يميزه صندوق النقد الدولي":

- **القطاع الرسمي:** ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية أي كل الهيئات الرسمية؛
- **القطاع الخاص:** ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

بالإضافة إلى هذا التقسيم، يوجد تقسيم آخر يركز على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه لهذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالاً ويتكون من: المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل، لكن قبل التطرق إلى كل نوع بالتفصيل، لا بد من التذكير أنه توجد مقومات لا بد من توفرها في أي معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي¹:

- ✓ لا بد أن يعقب كل معاملة تغير في الملكية، بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصنيفاتها؛
- ✓ لا بد أن يمثّل الأصل أو الالتزام صفة قائمة بالفعل من الناحية القانونية؛
- ✓ لا بد أن تتضمن المعاملة أصلاً أو التزاماً مالياً خارجياً، وبالتالي تكون هي العامل الرئيسي في تحديد البند كأصل أو خصم خارجي، إذ لا بد أن يكون المتعاملان مقيمان في اقتصادين مختلفين.

1- المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

تدرج فيه جميع التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة، والخصوم التي تلتزم بها تجاه الخارج وتكون هذه الأصول والخصوم مستحقة السداد في أجل يفوق السنة، أو يكون موعد استحقاقها غير محدد ويشمل هذا الحساب على:

- أ- **الاستثمار المباشر:** الذي يهدف من ورائه المستثمر لأن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل في الاقتصاد الأجنبي، ويتخذ صور مختلفة هي:
 - ✓ إقامة المقيمين لمشروعات جديدة أو فروع لمشروعات في دولة أخرى، بحيث تكون تابعة لسيطرتها، أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندماج بجزء معتبر في رأسمال الشركة.
 - ✓ الاكتتاب في أسهم بعدد كاف (عند وقت تأسيس الشركة غير المقيمة لأول مرة أو في حالة مؤسسة أنشئت من قبل)، يسمح للمقيمين بمراقبة نشاط هذه المؤسسة وتحدد عادة النسبة بـ 20% من رأس

¹ صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص5.

مال الشركة، بالإضافة لشراء المقيمين لعقارات تجارية أو غير تجارية في الخارج، وتقيد هذه الاستثمارات في الجانب المدين، لأنها تعتبر خروج لرؤوس الأموال من الدولة؛ أي تصدير لرؤوس الأموال الطويلة الأجل وزيادة للحقوق المالية للمقيمين على الخارج، أما ما يقوم به غير المقيم من استثمارات مباشرة داخل الاقتصاد، كإقامة مشاريع أو فروع لمشاريع شراء العقارات، الاكتتاب في أسهم مؤسسات مقيمة، فهي تعتبر عمليات دائنة لأنها تمثل أرصدة للعملات الأجنبية تتدفق نحو الداخل؛ أي استيراد لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ونقصان للحقوق المالية للمقيمين على الخارج، وزيادة التزاماتها؛

ب- القروض الدولية: تتمثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية¹، "متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع" طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الدائن لأنها تمثل دخول لرؤوس الأموال ويضاف إلى هذا الجانب كل أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب، أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون (أفراد ومشروعات) للأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين للأجانب، يتم تقييدها في الجانب المدين.

ج- استثمارات المحافظ المالية: تتمثل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تقيد الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقتصاد ما في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد لأوراق مالية، يترتب عنها خروج لرؤوس أموال، وكذلك حالة إعادة شراء المقيم لأوراق محلية من غير المقيم، أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيد في الجانب الدائن، على أساس أنها عملية تصدير لأوراق مالية، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال كذلك في حالة إعادة بيع الأوراق الأجنبية لغير المقيمين، بالإضافة إلى العمليات على الأدوات المالية ذات التقنية (Optionnel) على أسعار الصرف وأسعار الفائدة²؛

د- استثمارات أخرى: يتم في هذا البند تقييد العمليات على رؤوس أموال أخرى غير التي ذكرت، ومثال ذلك ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع، ومشاركة الدولة في رؤوس أموال المنظمات المالية الدولية؛ يقيد ما يحققه المقيمين من هذه الاستثمارات في الجانب الدائن، أما ما يحققه غير المقيمين منها فتقيد في الجانب المدين على اعتبار أنها عملية استيراد لرأس المال، وبعد عرض كل أشكال رؤوس الأموال طويلة الأجل تجدر الإشارة إلى أن كل عملية رأسمالية مدبنة طويلة الأجل، لا بد أن يقابلها قيد

¹ Josette Peyrard, Op.Cit, P64.

² Claude Dufloux, Michel Karlin, Op.Cit, P51.

في الجانب الدائن وفقا للمبدأ المحاسبي بطريقة القيد المزدوج، ويكون في الجانب الدائن لرؤوس الأموال قصيرة الأجل. وبالعكس كل عملية رأسمالية دائنة طويلة الأجل يقابلها قيد في الجانب المدين لرؤوس الأموال قصيرة الأجل¹.

2- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

ويطلق عليها أيضا بالحساب النقدي، لأنه يضم كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود لما تتمتع به من درجة سيولة كبيرة، وسهولة انتقالها بين الدول، وهو يمثل كل التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة باتجاه الدول الأجنبية والخصوم التي تلتزم بها قبل هذه الدول²، بحيث تكون الخصوم والأصول مستحقة الدفع عند الطلب، أو يكون موعد استحقاقها الأصلي سنة أو أقل من ذلك، أو بمعنى آخر، هو يرصد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية لميزان المدفوعات³؛ سوف نتطرق إلى المعاملات التلقائية والتي تكون بغرض التسوية فيما يلي، ويتكون هذا الحساب من:

✓ الودائع الجارية ولأجل في البنوك، بالإضافة إلى أدونات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، وهي عادة تجارية والقروض المالية قصيرة الأجل؛

✓ الاستثمار في الأوراق المالية التي يكون أجل استحقاقها أقل من سنة، ويمثل خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، مثلا: إيداع المقيمين لأموالهم في البنوك الأجنبية، تسديد القروض قصيرة الأجل الحاصلين عليها القيام بشراء أدونات الخزينة، أو الأوراق التجارية الأجنبية، زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها المقيمون، وتقابل هذه الزيادة بمدفوعات نحو الخارج؛ أي استيراد لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ويتم تقييدها في الجانب المدين، الذي يمثل كذلك نقصان ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، أما دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهو يمثل نقصان في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها غير المقيمين، ومثال ذلك زيادة غير المقيمين لودائعهم في البنوك المحلية ونقصان ودائع المقيمين لدى البنوك الأجنبية، بالإضافة للحصول على قروض قصيرة الأجل من الخارج وبيع أدونات الخزينة والأوراق التجارية الوطنية للأجانب، يتم تقييد كل هذه المعاملات في الجانب الدائن؛ أي تصدير لرؤوس الأموال قصيرة الأجل.

¹ صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 326.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، د س، ص 96.

³ عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 173.

وخلاصة القول، أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتمثل في أصول تستحق في آجال قصيرة ويكون الغرض من التعامل بها هو¹:

✓ الاستثمار من أجل تحقيق عائد أكبر بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة (قصيرة الأجل) في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بها في البلد المحلي؛
 ✓ بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون لشراء هذه العملات من أجل إعادة بيعها عندما تتحقق توقعاتهم، والعكس، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتدفق من البلدان التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب؛
 ✓ التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالاستقرار السياسي أو عدمه، الحروب التضخم، الرسوم والضرائب... الخ، حيث يمكن لهذه الأحوال أن تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل أو تصفية ما يوجد في البلد من أصول أجنبية وعدم شراء أصول جديدة.

في الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه القصير والطويل الأجل يمثل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات للخارج خلال نفس الفترة فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للداخل.

الفرع الثالث: حساب عمليات التسوية

وهو بحد ذاته يتضمن عدة عناصر هي:

1- صافي السهو والخطأ:

في التقديم السابق لمكونات ميزان المدفوعات، بينا أنه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين والعكس صحيح، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم احصاؤها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة؛

¹ عبد الرحمن أحمد يسري، مرجع سبق ذكره، ص 183.

ومنه يمكن القول أن هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة، السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلاً في حالة التهريب، ومن خلال هذا البند، يمكن للقارئ الحكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبيراً، كلما أنبأ عن عيوب أوجب التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

2- حساب صافي الاحتياطات الرسمية:

ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان¹، وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبند الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية؛ ويتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية، أو أية بنود مالية ذات صلة؛

ويعرف الميزان الكلي بأنه "ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها"²، ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي:

رصيد المعاملات الجارية	+1200 (م دج)
رصيد التحويلات	+100
رصيد المعاملات الرأسمالية	-1000
الميزان الكلي	+300
الاحتياطات الرسمية	-300

وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات مديناً عندما يكون الميزان الكلي دائناً أي في حالة فائض، ودائناً عندما يكون الميزان الكلي مديناً؛ وعليه، فإن الاحتياطات الدولية تستخدم

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 294.

² صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض؛ وتتكون هذه الاحتياطات الدولية من¹:

أ- **الذهب النقدي**: على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب النقدي، لا بد وأن أشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي مصوغات، سبائك) أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الأفراد، المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلا كجنوب إفريقيا، حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأبي سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

أما فيما يخص تقييد الذهب النقدي فهو لا يختلف عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنها عملية تصدير، رغم أنه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له، أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عنه مقبوضات للبلاد، في حين يسجل دخول الذهب في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد، يترتب عنها مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية؛ لكن الشيء الوحيد الذي يخرج فيه هذا البند عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات أنه لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنما يضم أيضا عمليات البيع والشراء فيما بين المقيمين؛ أي السلطات النقدية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى، بمعنى آخر تحول الذهب غير النقدي إلى ذهب نقدي في حيازة السلطات النقدية أو تحول الذهب النقدي إلى ذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولا بد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لهما من أثر على الأرصدة الذهبية وبالتالي الاحتياطات الرسمية².

ب- **الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية**: تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

¹ عبد الرحمن أحمد يسري، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.

² محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 7، منشورات مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق، 1994-1995، ص 72.

ج- الأصول قصيرة الأجل: وهي تتمثل في:

- ✓ أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل هذه الأصول في أدونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة؛
- ✓ الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، بعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

يتم تقييد العنصرين (الودائع والأرصدة والأصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة، حيث تسجل الأصول السائلة للسلطات النقدية؛ أي الودائع في البنوك الأجنبية، أو العملات القابلة للتحويل، والتخفيض في أدونات الخزنة الأجنبية في الجانب الدائن، على أساس أنها صادرات، يترتب عنها نقص في الأصول؛ في حين أن زيادة الأصول عند التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأدونات الأجنبية، فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها مدفوعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدائن للميزان.

أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب للأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة لودائعهم في البنوك الوطنية كلما أدى إلى تدفقات نقدية للداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن؛ في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودائعهم لدى البنوك الوطنية، يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحو الخارج، أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين.

د- موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي: وتتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTS)¹، والاحتياطات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق²، أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مساهمة منه، وتفيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين.

¹ DTS: هي وحدة محاسبية تضم سلة من عملات الدول التي تتمتع بتعامل كبير وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الين الياباني والجنيه الإسترليني، بحيث يمكن للدولة تسديد التزاماتها باستعمال هذه الوحدة وتوزع في صورة حصص على الدول الأعضاء حسب حجم تجارتها الخارجية.

² محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 295.

بالإضافة إلى كل الاحتياطات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

مما سبق تقديمه، يتضح لنا أن ميزان المدفوعات قد يكون في آخر السنة في حالة عجز، أي الرصيد الدائن للمعاملات الخارجية أقل من الرصيد المدين، أو في حالة فائض عندما يكون الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين؛ ومن أساليب تسوية هذا الاختلال الاحتياطات الرسمية، ويمكن شرح العملية من خلال فهم عملية التقييد في الميزان كالتالي:

لا يكون من مصلحة الدولة الاحتفاظ بأي زيادة في ميزان المدفوعات في شكل جامد، ولا بد لها من التخلص منه ويكون بزيادة احتياطات السلطات النقدية من الذهب النقدي باستيراده من الخارج، أو بزيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، أو القيام بتسديد ما عليها من قروض اتجاه صندوق النقد الدولي وزيادة احتياطاتها الأجنبية لديه.

وسواء في حالة العجز أو الفائض، يمكن للدولة أن تستعمل نوع واحد من هذه الاحتياطات فقط، أو أن تقوم بمزيج منها وذلك حسب الضرورة؛ لكن اعتماد الدولة على هذه الاحتياطات في التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات يكون بصفة مؤقتة، لأن هذه الاحتياطات لها محدوديتها والاستمرار في الاختلال دون معالجة سريعة يؤدي إلى استنزاف أرصدها من الذهب والعملات الأجنبية؛ بالإضافة إلى أن اعتمادها على الاقتراض يكون له كذلك محدودية، لأن الدول سوف تتوقف عن تقديم هذه القروض لنقص ثقتها في قدرة الوفاء في هذه القروض من قبل الدولة العاجزة، ويؤدي إلى بلوغ مديونية الدولة حداً لا تجد فيه من يقدم لها قروضا إضافية كما أن الدولة نفسها تحرص على أن توقف مديونيتها عند المستوى الذي تستطيع معه أن تقوم بالتسديد.

وبعد هذا التقديم لميزان المدفوعات، يمكن لنا ترتيب عناصره في المخطط رقم (1) التالي بيانه مع الإشارة إلى اعتمادنا على طبيعة المعاملات فقط (جارية أو رأسمالية) وهذا لوجود أسس أخرى لتقسيمه على أساس إقليمي يكشف لنا عن أهمية المعاملات مع مختلف المناطق الجغرافية مثلا مع المناطق النقدية: ميزان المدفوعات مع منطقة النقد الأمريكية، ميزان المدفوعات مع المجموعة الأوروبية، مع الشرق الأوسط¹.

¹ محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ص 75-76.

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات.

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذا المبادئ الواجب اتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفائها من الميزان.

الفرع الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات

التقديم السابق لميزان المدفوعات، كان في شكل مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن. ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي¹:

1- رصيد الميزان التجاري:

الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب²:

✓ المنتج: منتج غذائي، طاقي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى؛

✓ المنطقة الجغرافية: المجموعة الأوروبية، شمال إفريقيا... الخ.

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج، أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}$$

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، 2001، ص239.

² Josette Peyrard, Op.Cit, P46.

مثلا إذا وجدت النسبة = 1، هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة واحدة من واردات البلد، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور إيجابيا للميزان التجاري.

2- رصيد التجارة غير المنظورة:

يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.

3- رصيد المعاملات التجارية:

هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه، أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج؛ وهذا يعني أن أي تغيير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغيير في الإنتاج، وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي¹؛ ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصدين السابقين (تجارة منظورة، تجارة غير منظورة)، بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.

4- رصيد المعاملات الرأسمالية:

وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلة؛ وتجدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وقد برر ذلك بالاختلاف غير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر

¹ Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, *Economie internationale*, 3ème Edition, Ouverture Economique P353.

أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف¹؛ ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

5- رصيد التغير في الاحتياطات الدولية:

وهو يتمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

6- الرصيد الإجمالي:

هو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

الفرع الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان؛ وبالتالي فهو يعرف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج، الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين شكل اقتصادي وشكل نقدي، مثلا: عملية على السلع أو الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات أو واردات) وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج.

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الالتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ².

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها ومدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن:

¹ Samir MANNAI et YVES Simon, *Technique financière internationale*, 7ème édition, Economica, Paris 2002, PP46-48.

² محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- ✓ أهمية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع و المنتجات التي يتم تصديرها؛ وبالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة لحاجيات الاقتصاد العالمي؛
- ✓ توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة؛ والحكم على مدى ملاءمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي.
- وإذا تمت الدراسة على فترات، فإن الميزان يعكس الدلالات التالية:
 - إمكانية رسم منحني لتغيرات الصادرات والواردات، وتغيرات أثمان السلع وأسعار الصرف من أجل معرفة العلاقة السببية الموجودة بين هذه المتغيرات، واستنتاج تغيرات الطلب المحلي والأجنبي على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة في البلد؛
 - متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة خاصة بعد انتهاج سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وذلك بدراسة تأثير دخول رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد؛
 - معرفة أثر السياسة الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، أي حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
- في الأخير، يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للموقع الاقتصادي للدولة من خلال تطوره، أو هو " البارومتر "الاقتصادي الذي يحكم من خلاله الاقتصاديون على الوضعية المالية والاقتصادية للبلد، وتحليل اتجاهها في المدى القصير، لكن هذا الحكم لا يمكن إجراؤه إلا إذا حددنا الوضعية الحقيقية للميزان نفسه بين التوازن والاختلال، والأسباب المؤدية للاختلال وما ينجم عنه.

المبحث الثاني: الحالات التي يكون عليها ميزان المدفوعات ونظريات التوازن

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبيه في آخر فترته، لكن هذه المساواة هي شكلية ولا تبين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن الحالات التي يكون عليها ميزان المدفوعات، فما هي هذه الحالات؟

المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات؛ ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة¹.

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة؛ بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجراءاتها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة².

¹ عبد الرحمان أحمد يسري، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 113.

أ- **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح؛ ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها؛ أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات؛

ب- **العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي؛ وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب:

✓ **الميزان الأساسي:** ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي تعتبر عمليات تلقائية؛ أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛ والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا¹.

¹ Raymond BERTRAND, *Economie financière internationale*, presse universitaire de France, 1971, p109.

لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية. ويكون الميزان بهذا الشكل:

$$\begin{array}{r}
 \text{رصيد الحساب الجاري} \\
 + \text{رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل} \\
 \hline
 \text{رصيد الميزان الأساسي} \\
 + \text{رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل} \\
 + \text{صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات} \\
 \hline
 = \text{ميزان المدفوعات}
 \end{array}$$

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة، مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل. ✓ **ميزان التسويات الرأسمالية:** هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراد لأنها تتم لذاتها؛ في حين يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية؛ فيكون الميزان في الشكل التالي:

$$\begin{array}{r}
 \text{رصيد الحساب الجاري} \\
 + \text{رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل} \\
 + \text{رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)} \\
 \hline
 \text{ميزان التسوية الرسمية} \\
 + \text{رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (حكومية)} \\
 + \text{صافي الاحتياطات الرسمية} \\
 \hline
 = \text{ميزان الدفوعات}
 \end{array}$$

بالإضافة إلى التقسيم السابق، هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الموجهة لاستعمالات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية؛ وبالتالي، لا

يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه مختل أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمق في كل معاملة تتم وتحديد طبيعتها بدقة¹.

في الأخير، يكون الهدف ليس تحقيق تعادل بين جانبي الميزان، وإنما الطريقة التي يتم بها التعادل ويكون التوازن الخارجي هو حالة تتكافأ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة (دائنية المعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة)؛ كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وإن لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرض لتغيرات عابرة وبدرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائياً في وقت قصير، وعدم تعرضه لضغوط أو أوضاع اقتصادية غير ملائمة، تؤدي إلى إبعاده الدائم عن وضعية التوازن، أي أن الميزان يسمح بدرجة من الاختلال حول نقطة التوازن؛ أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازناً اصطناعياً، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي.

وإن لم يكن الميزان متوازناً، فهو حتماً في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.

المطلب الثاني: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات وأساليب التسوية

كما ذكرنا سابقاً قد يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، فائض أو عجز سنعرض الآن أسباب وقوع الخلل فيه وكذا الأساليب المتاحة لتسوية هذا الأخير.

الفرع الأول: آثار عدم التوازن

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت:

✓ ففي حالة العجز ذكرنا سابقاً بأن خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة هي الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فنقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه

¹ صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 330.

الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول، وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها؛

✓ لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها؛

✓ يكون للاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاضه وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، أي بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش؛

✓ الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها؛

✓ أما الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي¹؛ وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

الفرع الثاني: أساليب تسوية ميزان المدفوعات

إن التوازن في ميزان المدفوعات هي ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب

¹ صفوت عبد السلام، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص20.

المعالجة، بدءاً من أساليب التسوية التلقائية التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن؛ لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وبتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها ويكون ذلك إما بالتمويل أو المعالجة.

✓ **التمويل:** تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة، أي التسوية المحاسبية؛

✓ **المعالجة:** وتكون التسوية من خلال معالجة الأسباب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس، ويكون التدخل من خلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي، الأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية، ومن أهم الأساليب:

1- السياسة المالية والنقدية:

هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجزاً أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار؛ وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية والنقدية (خاصة السياسة الانكماشية) في عملها تعتمد على¹:

أ- مدى قدرة هذه السياسة على تغيير (زيادة أو تخفيض) الطلب الكلي على السلع والخدمات فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى إلى (زيادة أو تخفيض) الواردات و(تخفيض أو زيادة) الصادرات؛ وهذا يتوقف على حجم المضاعفات (مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي... الخ)، بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كلما أدت الإجراءات المالية والنقدية إلى تغيرات كبيرة في الطلب الكلي.

ب- عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس؛ لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 392.

1-1- السياسة النقدية:

يكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية "سياسة النقود العالية"¹، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح، ومن أهم السياسات التي يقوم بها البنك المركزي:

✓ **التغيير في سعر الخصم:** وفق الحالة فإذا أراد أن يطبق سياسة انكماشية يقوم برفع سعر الخصم (وهو سعر اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي) وهذا ما ينعكس بارتفاع في أسعار الفائدة ويؤدي بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم للقروض في انتظار رجوع أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري.

بالإضافة إلى أن الارتفاعات في أسعار الفائدة هي مؤشر للمستثمرين عن الوضعية الاقتصادية السيئة وهذا ما يكبح استثماراتهم و يساعد على تخفيف الضغط التضخمي؛ كما أن هذه الوضعية تشجع الأفراد أكثر على الادخار للاستفادة من أسعار الفائدة وبالتالي تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي.

إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية ويشجع الأفراد والمشروعات على استهلاك السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، أي انخفاض الواردات، كما أن صادرات البلد تصبح تنافسية أكثر وتزيد في هذه الفترة؛ أما حساب رأس المال فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفقات رأسمالية أجنبية للداخل خاصة قصيرة الأجل لأنها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي تدعيم الجانب الدائن لهذا الحساب.

✓ **السياسات الأخرى:** بالإضافة لسعر الخصم يستطيع البنك المركزي التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها برفع الاحتياطي الإلزامي المفروض، فتقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك وتخفيض هذا الاحتياطي في الحالة العكسية؛ أو قيامه بإصدار أوراق حكومية للبنوك

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 387.

والجمهور، بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية، وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال السوق المفتوحة. وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للاتئمان الممنوح.

وبالتالي فإن السياسة النقدية الانكماشية تساعد على تخفيض عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي (عن طريق المضاعف)، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

أما إذا كان الميزان فائضا، فإن السياسة النقدية تكون عكسية أي توسعية تعمل على توسيع الدخل والإنفاق الكلي، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة القدرة الائتمانية في منح القروض؛ بالإضافة إلى تنامي طلب المستثمرين عليها وانخفاض المدخرات وتحولها إلى الاستهلاك الخاص؛ وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي سينعكس على الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية، بزيادة في الواردات وانخفاض للصادرات؛ أما على صعيد رؤوس الأموال، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لا تشجع على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بل تؤدي إلى خروجها، وكل هذا يخفف من حدة الفائض.

لكن السياسة النقدية لم تكن استجابتها دائما مضمونة في الاتجاه المرغوب، وذلك لمحدودية الأساليب المستعملة، فعلى سبيل المثال زيادة سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إذا كان المستثمرون متفائلون، فإنهم يستمرون في الطلب على الاقتراض بغض النظر عن التكاليف، أو عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية السائدة وذلك رغم ارتفاع أسعار الفائدة؛ أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم.

1-2- السياسة المالية:

يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات. فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقترار فقط على النفقات الضرورية كالمعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية، أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على

الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها وبالتالي سعرها، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين. ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت، أو كل واحد على حدى، بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب.

أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.

2- القيود المباشرة على المعاملات الدولية:

تتمثل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز.

2-1- القيود على المعاملات التجارية:

أي فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين حالة الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، ومن أهم هذه القيود¹:

أ- **الرسم الجمركي**: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود تصديراً واستيراداً، ويكون الغرض منها مالي بالحصول على إيرادات، أو حمائي لحماية الصناعات المحلية الناشئة أو الغرض الذي يهمننا وهو الحد من الواردات من خلال التأثير على أسعار الواردات وجعلها أغلى، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها وبالتالي انخفاض المدفوعات نحو الخارج؛ وبفرض أن هذه الرسوم لا تتأثر بها الصادرات وبالتالي يصبح الفرق بين الصادرات والواردات أقل ويؤول إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات وحتى تحقيق فائض.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 80.

لكن شرط نجاح هذا الأسلوب هو عدم قيام الدولة التي تتعامل معها بسياسة حمائية مماثلة، كأن تخفض من سعر صادراته نحو هذه الدولة لتعويض الزيادة في أسعار الواردات للبلد نتيجة فرض الرسوم؛ كما أن صادرات الدولة إلى هذه الدول تصبح صعبة وتتطلب شرطا آخر، وهو مرونة الطلب على السلع المستوردة فلا بد وأن تكون كبيرة من أجل تجسد أثرها، ورغم ذلك يبقى هذا الأسلوب غير ناجح لأنه لا يمس المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والإنفاق وغيرها، ولأن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى¹:

✓ انخفاض في الصادرات للبلد المعني خاصة إذا كانت السلع المستوردة والمستبعدة هي سلع رأس مالية أو مواد أولية تستعمل في العملية الإنتاجية؛

✓ إن فرض الرسوم وانخفاض الواردات يؤدي إلى تحول الطلب من الواردات إلى المنتجات المحلية البديلة لها وهذا سيؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار إذا اقترب البلد من التشغيل الكامل، أو إلى إحداث ضغوط تضخمية تصبح معها المنشآت المحلية غير قادرة على المنافسة سواء في الأسواق العالمية أو الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية.

ب- نظام الحصص: ظهر هذا الأسلوب من أجل حماية ميزان المدفوعات بتخفيف العجز فيه، خاصة وأن الرسوم الجمركية اهتمت فقط بالسعر دون الكمية، بحيث اتضح أنه توجد بعض السلع غير مرنة لتغيرات الأسعار وبالتالي لا تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، لهذا وجب تحديد الكمية الواجب تصديرها أو استيرادها للبلد خلال فترة زمنية معينة، وذلك بوضع الحدود القصوى للكميات المستوردة أو المصدرة وحصص الاستيراد تحدد حسب حاجات الدولة وتوزع على المستوردين المحليين باستعمال أسلوب تراخيص الاستيراد التي تسمح فقط للحاصل عليها بالاستيراد وتحدد فيها السلعة وكميته وكل مواصفاتها.

وبهذا تتحكم الدولة في وارداتها بعدم إعطائها تراخيص إلا للسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية والانصراف عن السلع الكمالية وذلك من أجل تخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها؛ لكن يعترض هذا الأسلوب عوائق تظهر عندما يتم توزيع هذه التراخيص بطريقة غير منطقية، فالطالبين الأوائل هم فقط الذين يحصلون عليها، مما يؤدي لنذرتها واتجاه المستوردين إلى الطرق الملتوية للحصول عليها.

2-2- الرقابة على الصرف:

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151..

هي رقابة غير مباشرة وكمية على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد، وإجبار كافة المؤسسات والأفراد التعامل بها، ولا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية، وهذه الرقابة لا تقل أهمية عن الرقابة المباشرة.

أو استعمال أسعار الصرف المتعددة حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد أكثر من سعر صرف للعملة الوطنية؛ يستند هذا النظام إلى سعر التعادل الرسمي مع خصم أو إضافة علاوة معينة بالعملة الوطنية وفقا لنوع السلعة والهدف المراد من ورائها، فتضاف علاوة كبيرة على سعر التعادل للواردات من السلع الكمالية من أجل تخفيض كمياتها، أو منح خصم بالنسبة للواردات الضرورية من أجل الزيادة في حجمها بجعل سعرها أرخص بالنسبة للمستورد؛ وكذلك زيادة الدعم للصادرات أو تطبيق أسعار صرف عالية بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع عدم خروج الرأس المال الوطني، وبالتالي تقليص العجز في ميزان مدفوعاتها؛ ونجد أسعار الصرف المتعددة خاصة في الدول النامية، لكن يعاب عليه أنه يقوم ببناء هيكل للأسعار الداخلية في عزلة عن مستوى الأسعار السائدة في الخارج وصعوبة الانتقال في وقت آخر إلى سعر صرف موحد، كما أن استمرار تغير نسبة العلاوة أو الخصم يؤدي إلى تخفيض مستمر للعملة بهدف ضمان الحماية لبعض القطاعات، وعدم استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال والإضرار في الاقتصاد الوطني، دون صرف النظر عن صعوبة تطبيقه ميدانيا لأنه يتطلب المتابعة.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن ميزان المدفوعات يحتل مكانة هامة بين المؤشرات الاقتصادية لاقتصاد أي دولة كانت فهو سجل يحتوي على جميع المعاملات التي تقوم بها الدولة على المستوى الخارجي، الأمر الذي جعله يحتوي على عدة حسابات ذات أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة تتمثل في الحساب الجاري الذي يضم الميزان التجاري وميزان التحويلات الخاصة والعامة، وحسابات آخري هي حساب رأس المال، وحساب التسوية.

يعتمد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، فهو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان فكل معاملة تتم مع الخارج تطرح في شكلين شكل اقتصادي وشكل نقدي.

يرتبط ميزان المدفوعات بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية كسعر الصرف، وتغير حركة الصادرات والواردات، كذلك السياسات النقدية المتبعة من قبل الدولة... إلخ، ونظرا لهذا التأثير يكون ميزان المدفوعات إما في حالة توازن، عجز أو فائض؛ وتعتبر حالة التوازن الحالة العادية والمثلى لوضعية الميزان، أما حالة العجز والفائض فهي تعبر عن خلل رصيده تستلزم تسويتها إما عن الاحتياطات الرسمية أو الديون الخارجية هذا في حالة العجز، أو زيادة الاحتياطات الرسمية في حال ما إذا كان الخلل هو عبارة عن فائض، وهذا ليس بالأمر الجيد فتراكم الاحتياطات الرسمية للبلد هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية.

الفصل الثاني:

تطور الاقتصاد الجزائري

2013-2001

تمهيد:

إن الأداءات الاقتصادية والمالية خلال فترة 2001-2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010 و2013 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي.

وقد خصصنا هذا الفصل لاستظهار وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري للإجابة في الأخير عن مدى تطابق ما ذكر في الأعلى على الاقتصاد الجزائري؛ وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2013 ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وهذا راجع للطفرة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ مليارات الدينارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) والذي سوف نرى آثاره عليها في ما يلي.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي 2001-2013.

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية لبلد ما؛ والجزائر عانت خلال فترة الدراسة معدلات نمو اقتصادي متذبذبة، وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

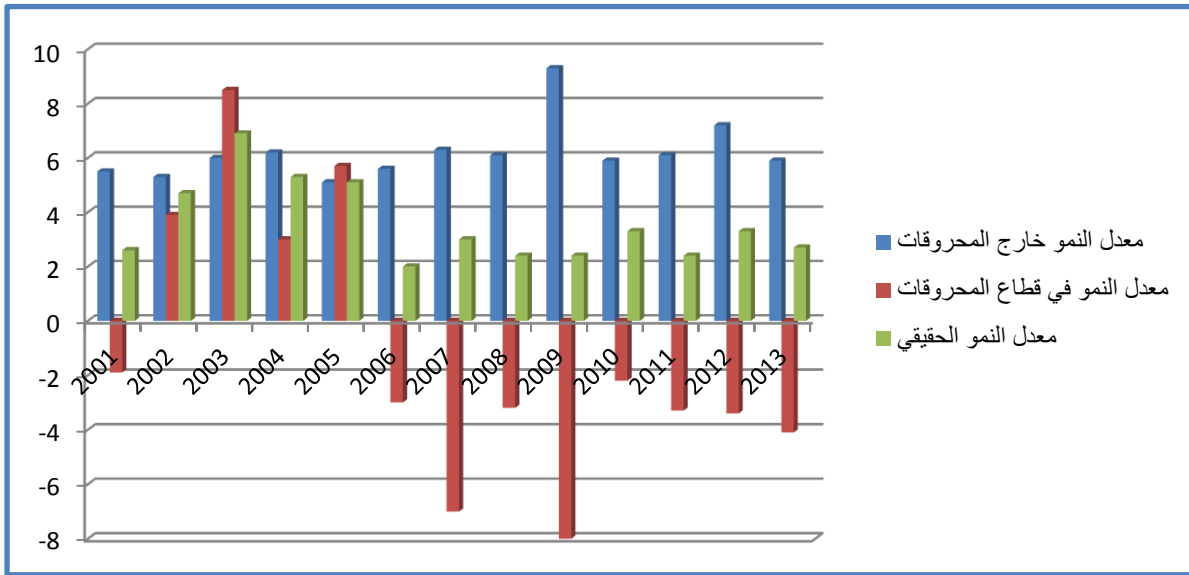
الجدول رقم (01): تطور معدلات النمو والناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001-2013

الناتج المحلي الخام (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل النمو خارج المحروقات	مؤشرات النمو السنوات
54,7	2,6	-1,9	5,5	2001
56,8	4,7	3,9	5,3	2002
67,9	6,9	8,5	6,0	2003
85,3	5,3	3,0	6,2	2004
103,1	5,1	5,7	5,1	2005
117,2	2,0	-3,0	5,6	2006
135,0	3,0	-7,0	6,3	2007
171,5	2,4	-3,2	6,1	2008
137,7	2,4	-8,0	9,3	2009
161,1	3,3	-2,2	5,9	2010
198,8	2,4	-3,3	6,1	2011
204,0	3,3	-3,4	7,2	2012
209,0	2,7	-4,1	5,9	2013

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، لسنة 2007، 2011، 2014.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة أن النمو الاقتصادي عرف خلال هذه المرحلة مع الكثير من التحفظ اتجاهها نحو التحسن، مع التأكيد لتبعيته لقطاع المحروقات حيث يتأثر بالتغيرات التي تحدث فيه بالإيجاب أو بالسلب، لكن مع دخول مصادر أخرى لهذا النمو وخاصة الخدمات والأشغال العمومية، وتمثل هذه الأخيرة أهم خاصية للنمو في الجزائر في الوقت الراهن¹، والشكل الموالي يوضح التباين الذي شهده النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013:

الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو خلال الفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

الفرع الأول: النمو الحقيقي

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الإجمالي، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% سنة 2006 كأدنى مستوى له و6,9% سنة 2003 كأكبر مستوى وصل إليه معدل النمو الاقتصادي والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن، إلا أن هذا المعدل المرتفع لم يصمد كثيرا لأنه شهد تراجعا حادا سنة 2006، وفي سنة 2007، 2008 و2009 عاد للانكماش لكن بشكل متواضع ليبلغ 3%، 2,4% و2,4% على التوالي، وبقي يتراوح بين 2,4%، 3,3% و3% ما بين 2010 و2013، حيث يعود هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والزراعة، وعلى الرغم من المعدل المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات

¹ رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2009، ص209.

الرئيسية لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

الفرع الثاني: النمو خارج المحروقات

يبدو أن النمو خارج قطاع المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط إذ تراوح بين 5,1% و9,3%، أي بمتوسط يبلغ 6,1% وبذلك يمكن القول أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كان شبه مطرد خلال فترة الدراسة 2001-2013 إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا وأن معدله لم ينزل تحت 5% وتزايد بشكل ملحوظ بين سنة 2006-2009 ووصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2009 أين بلغ نسبة 9,3%، لكنه عاود الانخفاض بين 2010 و2013.

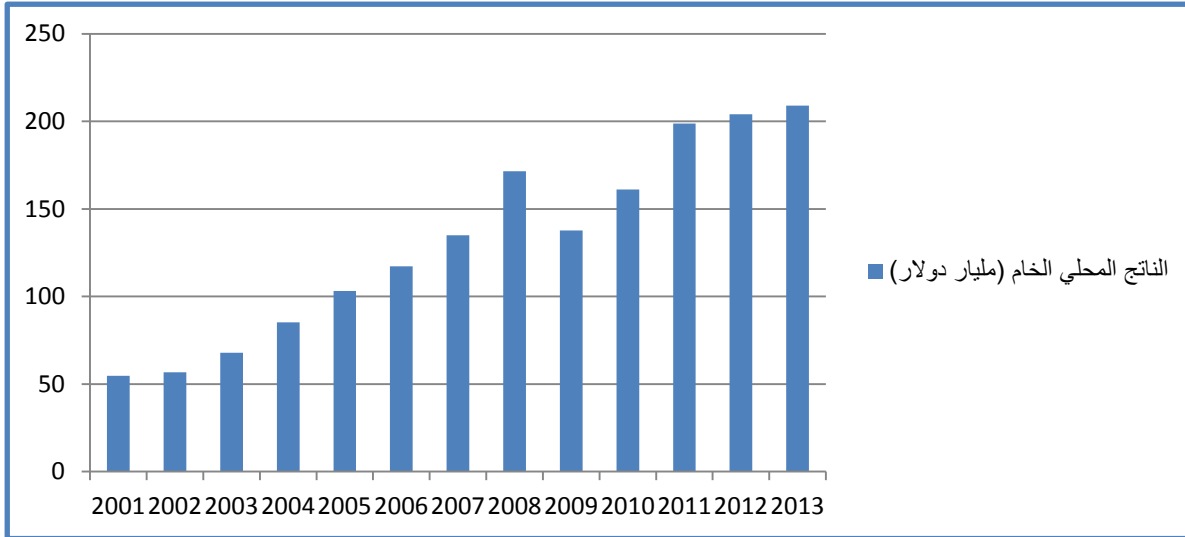
ولا شك أن برامج التنمية الاقتصادية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج قطاع المحروقات وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الخدمات فالتحسن الكبير في نتائج هذه القطاعات يرجع بالدرجة الأولى إلى استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في إطار الورشات الكبرى التي تم إطلاقها كبناء أكثر من مليون وحدة سكنية وإنجاز الطريق السيارة، والسكة الحديدية، كما عرفت نشاطات أخرى حركية غير مسبوقه كانت هي الأخرى وراء النتائج المحققة على مستوى النمو تشمل نشاط الاتصال الهاتف النقال والأترنت.

ومع ذلك فإن هذا النمو، يبقى هشاً ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 2,6% وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة في قياس المجاميع الكلية كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدر للرقى التقني والتكنولوجي من خلال الابتكار والإبداع.

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

للحديث عن الناتج المحلي الإجمالي سنعرض فيما يلي شكل يوضح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة 2001-2013:

الشكل رقم (03): تطور قيم الناتج المحلي الخام لفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي، لسنة 2007، 2011، 2014.

لقد كان الهدف من تطبيق برامج التنمية الاقتصادية هو تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية إلى قطاع المحروقات وتخفيض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، فحسب البنك الدولي فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه 20% من الناتج الداخلي الخام وتشكل الصادرات المنجمية 20% على الأقل من إجمالي الصادرات، ومن خلال الجدول الموالي سنحاول أن نعرف إذا كان الاقتصاد قد تخلص من التبعية لقطاع المحروقات أو مازال يعاني من ذلك.

الجدول رقم (02): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لفترة 2001-2012 (م.د)

القطاعات السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	باقي القطاعات
2001	36,7	10,5	8,0	9,1	23,5	12,0
2002	35,7	10,1	8,1	9,9	24,2	12,0
2003	38,6	10,6	7,3	9,2	22,9	11,4
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	22,9	10,6
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	21,5	8,9
2006	48,4	8,0	5,6	8,4	21,2	8,4
2007	46,3	8,0	5,4	9,3	21,9	9,0
2008	47,9	7,0	5,0	9,2	20,6	10,3
2009	33,5	10,0	6,2	11,8	25,6	12,9
2010	37,0	9,0	5,5	11,1	23,3	14,1
2011	38,3	8,6	4,9	9,8	21,1	17,3
2012	32,9	9,0	4,9	9,3	37,00	7,1

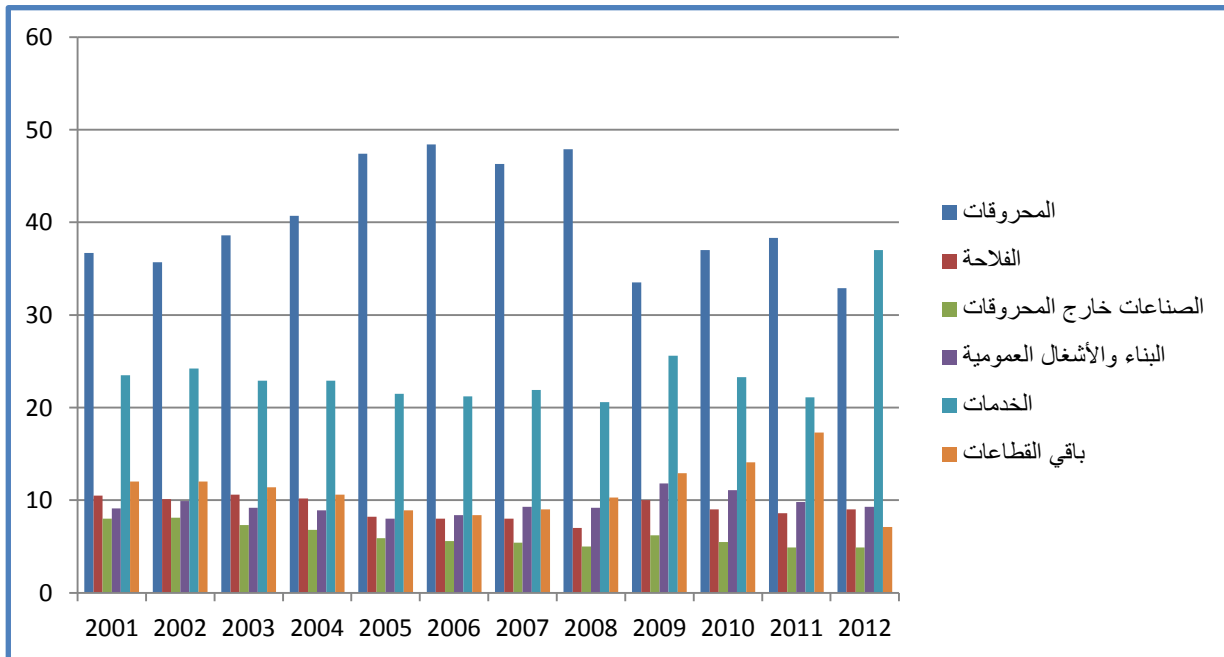
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2001-2012.

بملاحظة الأرقام المبينة في الجدول، المتعلقة بمساهمة القطاعات المنتجة في بنية الناتج المحلي

نلاحظ بوضوح أن قطاع المحروقات مازال يمثل أكبر مساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، حيث كانت مساهمته في المتوسط في الناتج المحلي الخام ما نسبته 40,95% في الفترة 2001-2012 وهذا ما سيؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر لأنه قطاع شديد التقلب فهو رهين تغيرات خارجية غير متحكم فيها، يتبعه قطاع الخدمات بنسبة مساهمة متوسطة تقدر بـ 22,6% وهي نسبة عالية حيث عرف هذا القطاع تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات ويمكن تفسير هذا بحجم الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصال والهاتف النقال، المجال الذي يشهد اكتساحا حقيقي لرأس المال المحلي والأجنبي نتيجة لتوفر مناخ أعمال ملائم، عمل على منح الثقة باتجاه تحقيق القيمة والقيمة المضافة وبالنتيجة مساهم أكبر في متغير النمو. فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد شهد حركية كبيرة وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي محترمة حيث بلغت في المتوسط 9,5% وكان سبب ذلك ارتفاع حجم الاستثمار العمومي الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج 2 مليون سكن.

أما قطاع الفلاحة ساهمت بـ 8,31% وهي نسبة متواضعة، إذا ما قارناها بالإمكانات المتاحة للقطاع في إطار برامج التنمية، وكذا عمليات الاستصلاح الذي استفاد منها مع التأكيد أن نمو هذا القطاع يبقى مرتبطا بدرجة عالية بالظروف المناخية، جاعلا مساهمته في النمو الإجمالي غير منتظمة؛ أما القطاع الصناعي والذي يهيمن عليه بشكل شبه كلي القطاع الخاص، يبقى مساهمته هي الأضعف حيث لا يشكل سوى 6,24% من الناتج المحلي لفترة 2001-2012، هذا رغم التخصيصات التي استفاد منها قطاع الصناعة العمومية في إطار البرامج وعلى وجه الخصوص المؤسسات العمومية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون؛ إن الأداء غير المشجع للقطاع الصناعي أصبح محل اهتمام وانتشغال خاص من قبل السلطات العمومية التي ازدادت قناعتها بضرورة إعادة ترتيب أمور هذا القطاع. من خلال تحليلنا لبنية الناتج المحلي الخام نستخلص أن نشاط المحروقات مازال يمثل الجزء الأكبر منه وإذا نظرنا إلى مدى مساهمة نفس النشاط في الصادرات الجزائرية فنجد أنه لا ينزل من 96% من قيمة الصادرات وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز.

الشكل رقم (04): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2001-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثاني: تحليل معدلات البطالة

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أنها أصبحت ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، ومن الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة

العاملة؛ وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائد في الاقتصاد، فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض في معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل ما تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثرا على النمو في الاقتصاد.

وتعتبر البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية لاقتصاد البلد، فهي مشكلة تأخذ بعين الاعتبار عند القيام بتوجيه البرامج الحكومية، وتقديم البرامج الاقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هذه المشكلة؛ وفيما يلي جدول يبين وضع البطالة خلال الفترة 2001-2013:

الجدول رقم (03): تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2013. (نسبة مئوية)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27,3	25,3	23,3	17,7	15,3	12,3	11,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل البطالة	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	

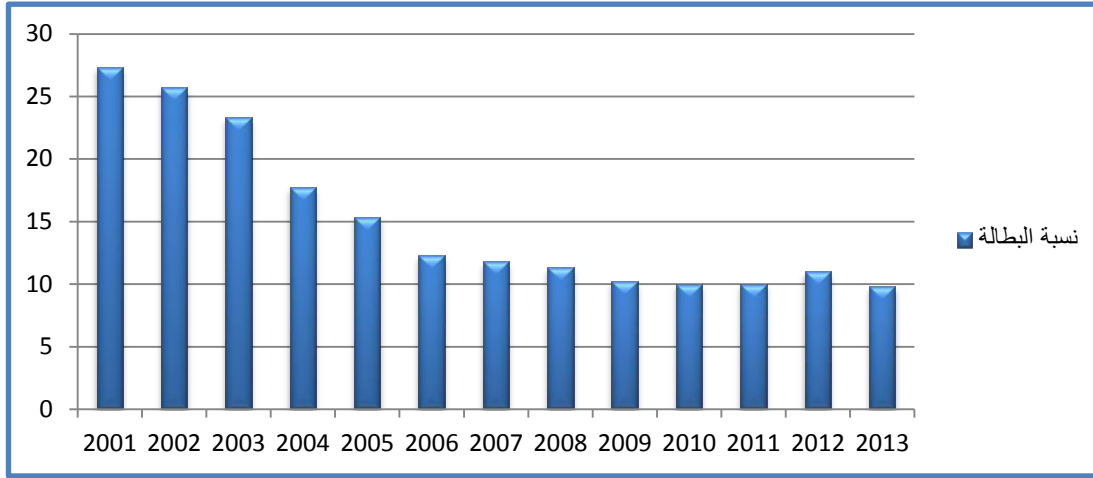
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 و2010.

ساهمت الدولة الجزائرية بمجهود انفاقي كبير من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، في القضاء على ظاهرة البطالة، ولقد نجحت برامج الإنعاش الاقتصادي في التأثير إيجابا على معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2013.

ف نجد أن معدل البطالة عرف موجة من الانخفاضات القوية، فانخفض من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% هذا في إطار برنامج دعم النمو، واستمر هذا المعدل في الانخفاض خلال الفترة 2005-2009 الموازية لانطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث قدر سنة 2009 بـ 10,2%. وعرفت سنوات 2010، 2011، معدلات منخفضة ومستقرة عند 10% إلا أن سنة 2011 شهدت ارتفاع طفيف قدر بـ 1%، ليعود معدل البطالة للانخفاض خلال سنة 2013 حيث سجل 9,8% وذلك بسبب البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له حوالي 350 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

والشكل الموالي يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001-2013:

الشكل رقم (05): تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

إن عدد المناصب المشغولة من قبل السكان بشكل أكثر في النشاطات التي يديرها القطاع الخاص وخاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية والفلاحة وهي القطاعات التي تستقطب عددا هائلا من العمالة بالنظر إلى طبيعة النشاط وأماكن تواجد المشروعات عادة في الشمال خاصة بالنسبة للأشغال العمومية، لكن الفلاحة ورغم استفادتها من مبالغ ضخمة في إطار البرامج التنموية فقد كان أكبر عدد السكان الناشطين في الفلاحة سنة 2004 و2006 حيث قدروا بحوالي 1,6 مليون عامل لكنه انخفض إلى 1,1 مليون عامل سنة 2013، أما في قطاع الصناعة فقد ارتفعت المناصب المشغولة فيه من حوالي 1 مليون في سنة 2004 إلى حوالي 1,5 مليون في 2013 وهو تطور إيجابي، وفيما يتعلق بالخدمات التجارية والإدارة فيجب القول أن الدولة تراهن عليهما في مجال التوظيف حيث يساهمان بحوالي 50% من عدد المناصب المشغولة خاصة بين 2007 و2013، إذ يعتبر التوظيف العمومي أهم رافد لطالبي التوظيف في الإدارة، لكن يبقى إشكال يواجه نشاطات الخدمات التجارية والإدارة بالنسبة للأول تظل العديد منها غير قادرة على خلق القيمة المضافة ومن ثم لعب دور في التنمية أما بالنسبة للإدارة فإنه يستوعب العديد من الموظفين بالعقود والموظفين المؤقتين وهي ليست وظائف دائمة.

الوحدة (نسمة)

الجدول رقم (04): تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات من سنة 2001 إلى 2013.

السنة	السكان النشطون	السكان العاملون	في الفلاحة	في الصناعة	في البناء والأشغال العمومية	في الخدمات والإدارة	السكان العاطلون	معدل البطالة
2001	9.074.000	6.494.000	1.328.000	502.000	803.000	2.565.000	2.565.000	27,3
2002	9.303.000	6.890.000	1.438.000	504.000	860.000	2.633.000	2.413.000	25,7
2003	8.779.000	6.696.000	1.413.000	804.000	801.000	3.678.000	2.083.000	23,7
2004	9.471.000	7.799.000	1.617.000	1.061.000	968.000	4.153.000	1.672.000	17,7
2005	9.493.000	8.045.000	1.381.000	1.059.000	1.212.000	4.393.000	1.448.000	15,3
2006	10.110.000	8.869.000	1.610.000	1.263.000	1.258.000	4.738.000	1.241.000	12,3
2007	9.969.000	8.549.000	1.171.000	1.028.000	1.524.000	4.872.000	1.375.000	11,8
2008	10.315.000	9.146.000	1.252.000	1.141.000	1.575.000	5.178.000	1.169.000	11,3
2009	10.544.000	9.472.000	1.242.000	1.194.000	1.718.000	5.318.000	1.072.000	10,2
2010	10.812.000	9.736.000	1.136.000	1.337.000	1.886.000	5.377.000	1.076.000	10,0
2011	10.861.000	9.736.000	1.034.000	1.367.000	1.595.000	5.603.000	1.063.000	10,0
2012	11.423.000	10.170.000	1.120.000	1.335.000	1.663.000	6.160.000	1.253.000	11,0
2013	11.964.000	10.788.000	1.141.000	1.407.000	1.791.000	6.449.000	1.175.000	9,8

المصدر: وزارة المالية، مديريةة تحصيل المعلومات، 2013.

وبالحديث عن برامج التنمية ومساهمتها في خلق الوظائف الجديدة، ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إحداث مناصب شغل جديدة حيث بلغ عدد المناصب التي أحدثت خلال الفترة 2001-2004 حوالي 775632 منصب عمل منها 296292 مؤقت¹؛ كما تميزت الفترة من 2005-2009 باستحداث 1,3 مليون منصب شغل²، وقد ساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في استحداث 2343510 منصب شغل في الفترة ما بين 2010 ونهاية جوان 2012 منها 124908 مناصب شغل اقتصادية و1940530 تخص جهاز المساعدة للإدماج المهني³.

المطلب الثالث: تحليل معدلات التضخم لفترة 2001-2013

يعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى ارتفاع نسبي في الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار العالمية فيترتب عليه انخفاض في الصادرات وزيادة الواردات. وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001-2013.

الجدول رقم (05): تطور معدلات التضخم لفترة 2001-2013. (نسبة مئوية)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,23	1,42	2,58	3,97	1,38	2,31	3,68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل التضخم	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	

المصدر: النشرات الثلاثية الإحصائية لبنك الجزائر 2008-2013.

التضخم في الجزائر ظاهرة تاريخية ملازمة للاقتصاد الجزائري وهو ليس قضية نقدية فقط وإنما هو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن عدة ظواهر نقدية وغير نقدية.

وقد عرف معدل التضخم في الجزائر تذبذبات مستمرة، فبعد انخفاضه إلى 1,42% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 والتي قدر فيها بـ 4,23% عاود الارتفاع سنة 2004 بـ 3,97% وبقي يشهد حالة من الاضطراب أي ما بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2009 أين حقق معدل مرتفع نوعا ما قدر بـ

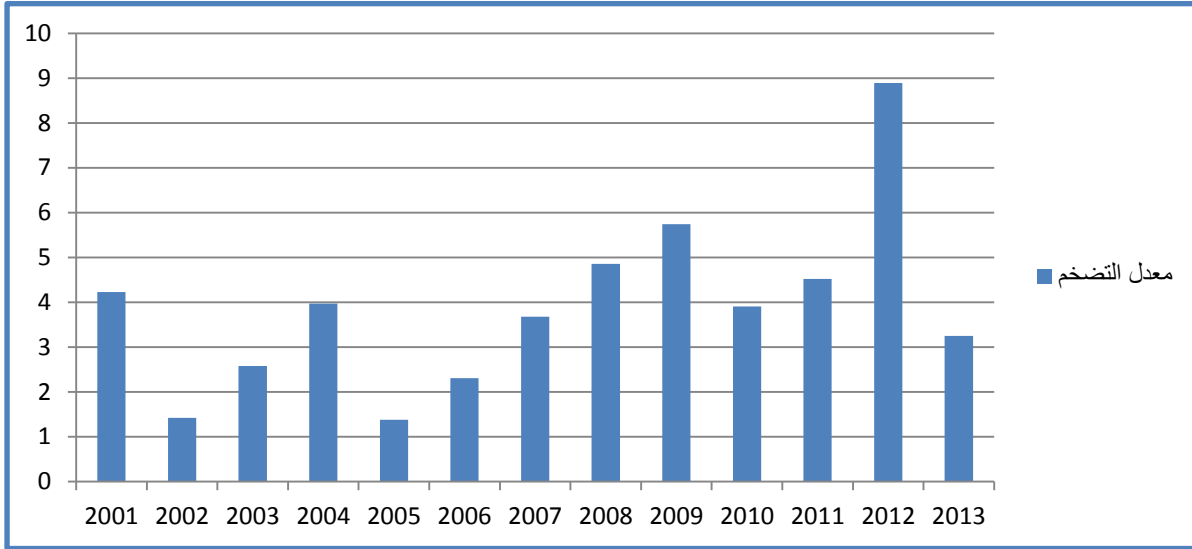
¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، 2006، ص19.

² www.aps.dz, 05/05/2015.

³ الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي، العدد رقم 13، المؤرخة في 2012/10/24، ص04.

5,74% ثم سجل أقصى معدل له سنة 2012 بـ 8,89%، ليعود مرة للانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2013 أين سجل 3,25%.

الشكل رقم (06): تطور معدلات التضخم لفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

ومن بين الأسباب التي جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصاد تضخمي وساهمت في ارتفاع معدلات التضخم ما يلي:

- الفجوة الموجودة بين الطلب والعرض، حيث أن زيادة الطلب تعود إلى ارتفاع عدد السكان ومن ثم ارتفاع المداخل الشيء الذي يدفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وأما انخفاض العرض فيعود إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- تخصص الجزائر في تصدير المحروقات، مما يؤدي إلى دخول كميات كبيرة من العملة الأجنبية تشجع الطلب الداخلي دون أن يكون هناك عرض مكافئ لها؛
- برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تقوم بتشجيع الطلب على حساب العرض وبالتالي زيادة التضخم.

المطلب الرابع: تحليل الميزانية العامة لفترة 2001-2013.

تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، بمعنى آخر أن الميزانية هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها وذلك من أجل تحقيق السياسة التي تهدف إليها.

عرفت الميزانية العامة للجزائر على طول الفترة 2001-2013 تطورات متباينة، فحققت رصيда موجبا طيلة الفترة 2001-2008، بالرغم من ارتفاع حجم الإنفاق العام آنذاك في صيغة برنامجي دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي، فبلغت أعلى مستوى لها سنة 2006 برصييد موجب قدر بـ 1186,5 مليار دج، ويعود سبب إيجابية رصييد الموازنة العامة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2001-2008 حيث بلغ سنة 2008 سعر البرميل 6451,84 دج، وهو ما يعادل حوالي 6 أضعاف قيمته سنة 2001، هذا الارتفاع أثر وبشكل مباشر على حصيلة الإيرادات البترولية والتي بدورها ساهمة في الرفع من مجموع الإيرادات الكلية، نتيجة العلاقة الطردية التي تجمع ما بين هذه الأخيرة والجبابة البترولية.

خلال السنوات 2007-2008 شهدت الميزانية العامة للدولة انخفاضا موجبة حيث انخفض رصييدها إلى 571,80 مليار دج سنة 2007 أي حوالي نصف قيمته سنة 2006، ثم عاود الارتفاع بما قيمته 428,40 مليار دج، ولكنه بقي رصييدا منخفضا إذا ما قورن بالرصييد المحقق خلال الفترة 2001-2006 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو فارتفاع سعر البترول إلى 6451,84 دج للبرميل، ساهم في حدوث انفراج مالي بالجزائر مما دفع بها إلى ضخ المليارات من أجل تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما الفترة 2009-2013 فقد حققت الميزانية العامة عجزا نتج عنه رصييد سالب قدر بـ 758,7- مليار دج، وجاء ذلك نتاجا لانخفاض أسعار البترول سنتي 2008، 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية واستمرار الحكومة في ضخ الأموال لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي.

مما سبق يتضح لنا جليا أن مرد الفائض الذي حققته الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2008، يعود إلى ارتفاع حصيلة الجبابة البترولية بشكل كبير ومساهمتها في الرفع من حجم الإيرادات العامة، والتي تمكنت من استيعاب وتغطية الكم الهائل من الإنفاق العام في تلك الفترة .

كما أن سبب حدوث العجز الموازني خلال السنوات 2009-2013، يعود إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية وغير متكافئة مع معدلات نمو الإيرادات العامة، والتي عرفت تناقصا في تلك الفترة جراء انخفاض الحصيلة البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة خلال فترة 2001-2013

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات	1489,2	1603,1	1974,3	2223,2	7076,1	3639,5	3679,8
النفقات	1321	1550,6	1690,2	1891,8	1958,9	2453	3108,5
الرصيد	168,2	52,5	284,1	331,4	5117,2	1186,5	571,3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
الإيرادات	5190,4	3676	4392,8	5790,1	6411,2	5940,9	
النفقات	4191	4246,3	4466,9	5853,6	7169,9	6092,1	
الرصيد	999,4	570,3-	74,1-	63,5-	758,7-	151,2-	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة قانون المالية.

المبحث الثاني: وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية.

لتحليل وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات سنقوم بدراسة كل من تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو، والدين الخارجي وكذا الاحتياطات الرسمية لنأتي في الأخير إلى عرض وضعية ميزان المدفوعات للجزائر.

المطلب الأول: سعر الصرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو.

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة لتسوية ومقياس للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية ما يسمى بسعر الصرف؛ وهو الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية¹.

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، إذ أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وبالمقابل تصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وفي حالة خفض قيمة العملة المحلية يجعل من الصادرات أكثر جاذبية بالنسبة لغير المقيمين، وفي المقابل ارتفاع قيمة الواردات بنسبة للمقيمين؛ ويظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف والمتمثلة في عرض وطلب العملات الأجنبية.

¹ توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص63.

فيما يلي عرض لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال فترة الدراسة 2013-2004:

الجدول رقم (07): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2013-2004

السنوات	سعر صرف الدينار مع الدولار	سعر صرف الدينار مع الأورو
2004	72,61	98,95
2005	73,38	87,02
2006	71,16	93,75
2007	66,83	98,33
2008	71,18	100,27
2009	72,73	104,78
2010	73,94	103,50
2011	76,06	106,53
2012	78,10	102,95
2013	78,15	105,44

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2010-2014

الفرع الأول: سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي

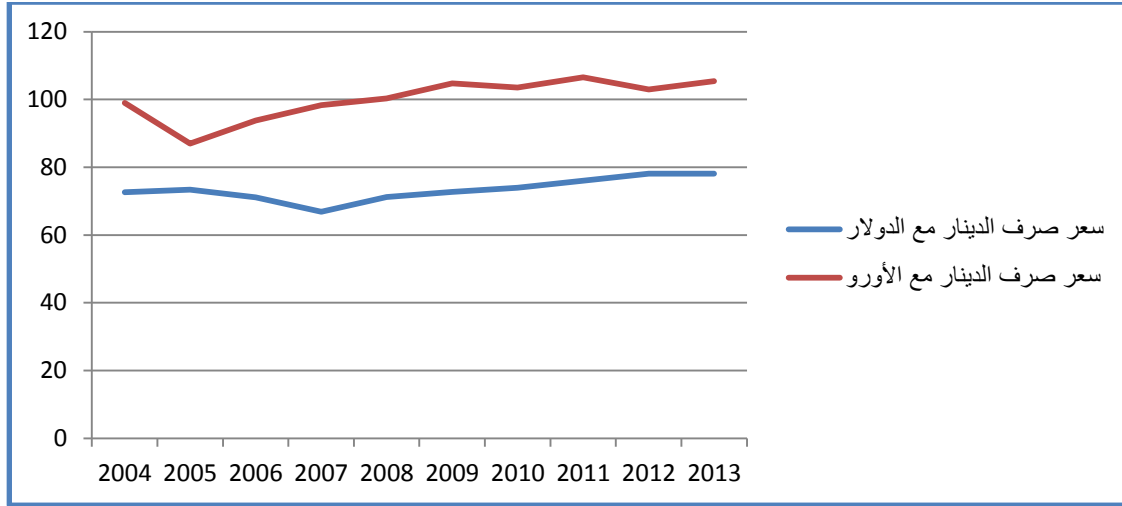
نلاحظ من الجدول السابق أن سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة عرف تذبذبا طفيف بحيث أنه وبعد أن كان هذا الأخير يساوي 72,61 دج مقابل واحد دولار سنة 2004 ارتفع إلى 73,38 سنة 2005، أي بارتفاع قدره 0,77، ليعرف بعد ذلك انخفاض سنة 2006 إلى 71,16، مواصلا انخفاضه سنة 2007 ليصل إلى 66,83 مسجلا بذلك أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، وابتداء من سنة 2008 عاود الارتفاع سنة 2013 وبذلك سجل أعلى قيمة له خلال نفس الفترة حيث كان سعر صرف واحد دينار جزائري يساوي 78,15 دولار أمريكي.

الفرع الثاني: سعر صرف الدينار مع الأورو.

استنادا إلى تقارير بنك الجزائر والنشرات الثلاثية الإحصائية الملخصة في الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو، قد عرف انخفاض حيث قدر بـ 87,02 سنة 2005 لتكون هذه القيمة هي أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة بعد ما كان سنة 2004 يقدر بـ 98,95 أي بانخفاض قدره 11,93 دينار جزائري، لكن ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2009 عاود الارتفاع تدريجيا حيث تراوح بين 93,71 و 104,78، مع انخفاض بسيط سجل سنة 2010 مقدر بـ

1,28، وفي سنة 2011 سجل سعر الصرف أعلى قيمة له حيث أن واحد أورو يساوي 106,53 دينار جزائري، وتراوح بين 102,95 و 105,44 سنة 2012 و 2013 عل التوالي.

الشكل رقم (07): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثاني: الدين الخارجي

إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة، وهو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل يشتمل على كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاما واحدا أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل.

نظرا لكون ميزان المدفوعات قد يكون في حالة عجز تلجأ الدول لما يسمى بالدين الخارجي لتغطية هذا العجز في الحساب الجاري؛ وفي ما يلي جدول يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر من 2001 إلى 2013:

الجدول رقم (08): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2012 (مليار دولار)

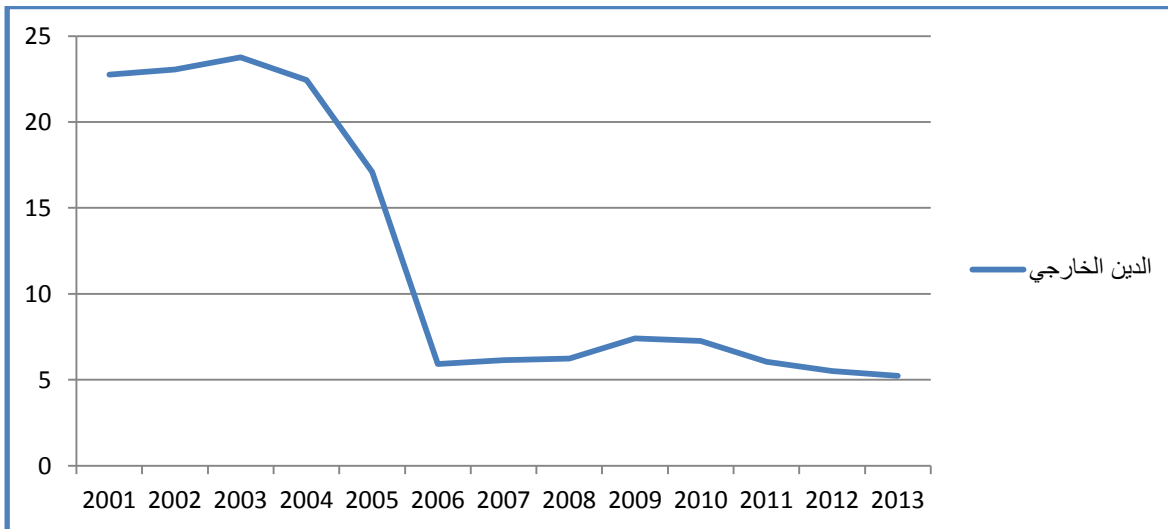
الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدين الخارجي	22,76	23,05	23,77	22,43	17,09	5,91	6,13
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
الدين الخارجي	6,24	7,40	7,25	6,04	5,50	5,23	

المصدر: منشورات البنك الدولي.

من الجدول السابق نرى أن قيمة الدين الخارجي للجزائر عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة إلا أنه توجد نقطة تحول بارزة، حيث أن قيمة هذا الأخير بلغت سنة 2001 ما قيمته 22,76 مليار دولار لتعرف هذه القيمة ارتفاعا طفيفا سنة 2002 مقدر بـ 0,29 مليار دولار، استمر هذا التذبذب إلى غاية سنة 2005، وكما ذكرنا أعلاه أنه في هذه الفترة (2001-2013) شهد الدين الخارجي نقطة تحول بارزة كانت سنة 2006، بحيث انخفضت قيمته انخفاضاً كبيراً ليقدّر بـ 5,91 مليار دولار، أي تراجع بـ 17,86 مليار دولار وذلك نتاج السياسات المالية التي اتبعتها الحكومة وبرامج النهوض بالاقتصاد الوطني، ليستمر في نفس هذه الوتيرة منحصرًا بين 7,40 و 5,23 خلال السنوات من 2007 إلى غاية سنة 2013.

الشكل رقم (08): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2013 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

يعود سبب انخفاض الدين الخارجي في الجزائر للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر، أو من خلال اتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2004، والتي جاءت بالموازاة مع الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول أثناء تلك الفترة¹.

المطلب الثالث: الاحتياطات الرسمية

تهدف الدول بشكل عام من بناء احتياطاتها الأجنبية إلى ضمان سهولة تدفق ميزان المدفوعات لديها والإيفاء بالتزامات ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصاداتها الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية.

والدافع لتكوين هذه الاحتياطات لا يكمن في ضمان تدفق الواردات، وإنما التحوط لمواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات التي قد تنشأ إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و/أو زيادة أسعار الواردات أو تدهور شروط التبادل التجاري أو لأي سبب آخر.

ونسبة الاحتياطات يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات؛ فإذا كان منحى العجز هو التزايد، فإن الاحتياطات يجب أن تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز، أخذا بعين الاعتبار سلسلة زمنية معقولة لتوضيح اتجاه العجز وتوقعات حدوثه في المستقبل².

وتمثل الاحتياطات الدولية التي هي ملك السلطة النقدية الحيازة الرسمية للعملة الأجنبية زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق.

وفيما يلي عرض لقيم احتياطات الجزائر لدى صندوق النقد الدولي:

¹ نبيل بوفليح، دراسات تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 12، جامعة الشلف 2012، ص 251.
² د/ زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2008، ص 50.

الجدول رقم (09): احتياطات الجزائر لدى صندوق النقد الدولي لفترة 2001-2013.

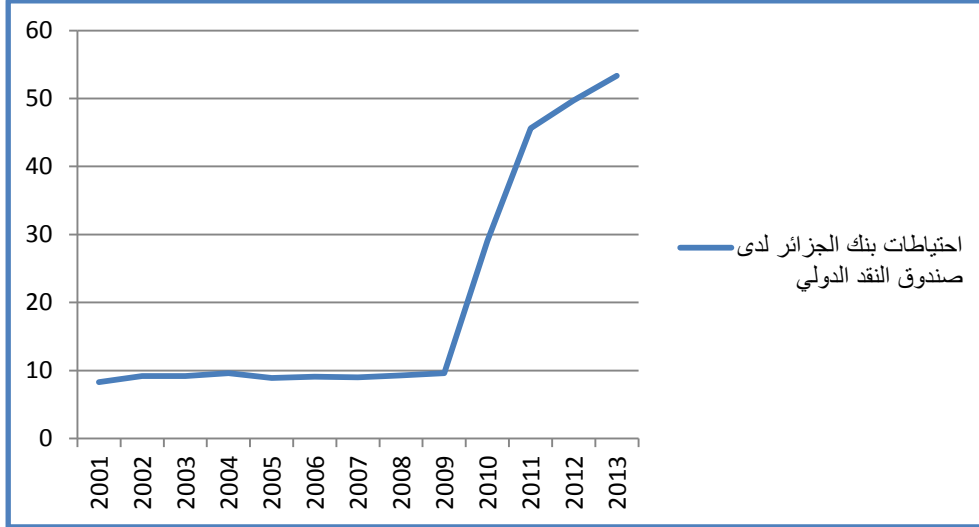
الوحدة: مليار دينار

السنوات	احتياطات بنك الجزائر لدى صندوق النقد الدولي	احتياطي الذهب	اتفاقيات الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	الأصول في الخارج
2001	8,3	1,1	0,7	0,9	1434,8
2002	9,2	1,1	0,8	0,1	1856,3
2003	9,2	1,1	0,8	4,1	2404,4
2004	9,6	1,1	1,4	0,1	3161,0
2005	8,9	1,1	1,7	0,3	4159,8
2006	9,1	1,1	0,3	0,3	5559,5
2007	9,0	1,1	0,3	0,2	7410,3
2008	9,3	1,1	0,3	0,7	10249,0
2009	9,6	1,1	0,7	0,7	11109,0
2010	29,1	1,1	0,0	122,2	11891,3
2011	45,6	1,1	0,3	125,4	13759,9
2012	49,7	1,1	0,3	129,0	14805,5
2013	53,32	1,1	0,3	130,1	15278,0

المصدر: النشرة الثلاثية الإحصائية لبنك الجزائر 2010-2014.

نلاحظ من الجدول السابق أن احتياطي الجزائر لدى صندوق النقد الدولي خلال سنة 2001 عرف أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة وهي 8,3 مليار دينار، ليسجل بعد ذلك في سنة 2002 ارتفاعا طفيفا مقدرا بـ 0,9 مليار دينار، وبقي يتراوح بين 8,9 و 9,6 مليار دينار خلال السنوات من 2003 إلى 2009؛ ليعرف سنة 2010 ارتفاعا كبيرا حيث سجل 29,1 مليار دينار، وهذا ناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2004 وسداد الجزائر لجزء كبير من ديونها إلى أن انعكس هذا الأخير على حجم الاحتياطات، ويستمر في الارتفاع في كل من السنوات 2011، 2012 و 2013 ليصل إلى 45,5، 49,7 و 53,32 مليار دينار على التوالي.

الشكل رقم (09): احتياطات الجزائر لدى صندوق النقد الدولي لفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الرابع: ميزان مدفوعات الجزائر

يرى معظم الاقتصاديين أن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساسا على المداخيل من المحروقات التي تمثل 97% من صادرات الوطنية بدليل أن الازمات التي مرت بها الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بمداخيلها من المحروقات، ففي سنة 1986 عرفت الجزائر أقوى أزمتها الاقتصادية والتي في الأصل ناتج لتسجيل ميزان مدفوعاتها لأكبر عجز له، والناتج عن تدهور الميزان التجاري، إضافة لتحقيق عجز في حساب رأس المال، أما في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر فائضا مستمرا في ميزان مدفوعاتها راجع بنسبة أكبر لتحسن ميزانها التجاري بفضل ما تحققت صادراتها النفطية من أرقام قياسية وفي الجدول الموالي سنستظهر التطور التاريخي لميزان لمدفوعات الجزائري بكل حساباته للفترة 2001-2013.

الجدول رقم (10): التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2013.

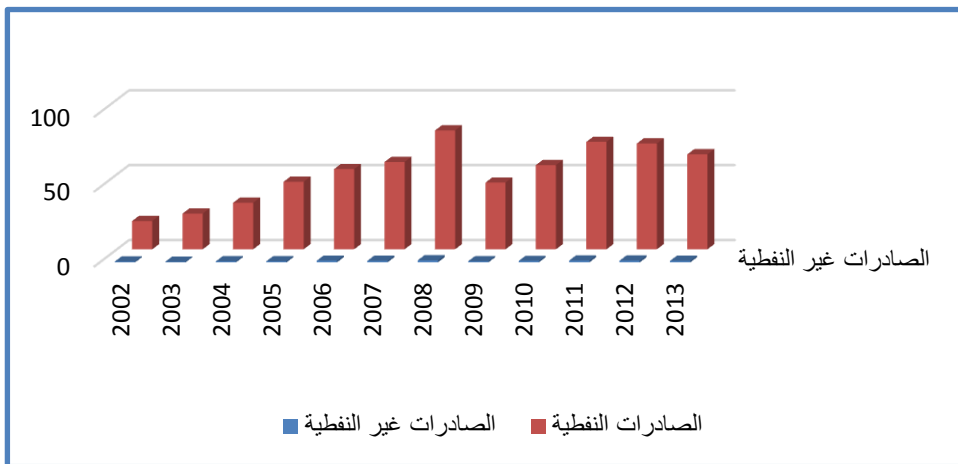
الفرع الأول: الميزان التجاري

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري قد حقق فائضا على مدار فترة الدراسة ففي سنة 2002 حقق فائض بقيمة 6,7 مليار دولار، ليحقق بعدها تطورا إيجابيا متصاعدا ليصل لدروته في منتصف فترة الدراسة حيث حقق 34,6 مليار دولار و34,23 مليار دولار و40,52 مليار دولار لسنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي ليعود للتراجع في سنة 2009 ناتج عن تداعيات الازمة العالمية لسنة 2008، الذي أثر تأثيرا مباشرا على قيمة صادراتها النفطية حيث انخفضت من 77,19 مليار دولار إلى 44,41 مليار دولار، في المقابل لم تنخفض قيمة وارداتها حيث سجلت انخفاضا طفيفا من 38,07 إلى 37,4 مليار دولار ليستعيد عافيته في السنوات اللاحقة ليحقق فائضا بنسبة أقل مما حققه في السنوات التي سبقت الازمة، وهو ناتج عن الارتفاع المحسوس للواردات التي حققت أقصى قيمة لها سنتين على التوالي اجتازت فيهما حاجز 50 مليار دولار، بقيمة 51,57 مليار دولار و54,99 مليار دولار لسنتي 2012، و2013 على التوالي ما حد من أثر ارتفاع قيمة الصادرات لحدود ما قبل الازمة.

1- توزيع السلعي الصادرات (محروقات، خارج المحروقات).

يتميز هيكل الصادرات بنوع من الثابت من سنة إلى أخرى، فالجزائر وكما سبق ذكره تعتبر دولة مصدرة لمنتوج واحد وهو المحروقات، والتي تغطي نسبة 97% من الصادرات لهذه الفترة، فلم تتعدى صادرات الجزائر خارج المحروقات حاجز 1 مليار دولار سوى في سنوات 2008، وثلاث السنوات الأخيرة كانت هذه الأخيرة نتيجة للجهود المبذولة من طرف الحكومة لتنمية هذا القطاع ورغم كل هذا تبقى ما دون الأهداف المسطرة، والشكل الموالي يؤكد ذلك بشكل واضح:

الشكل رقم (10): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية لفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

2- توزيع السلع للواردات.

يمكن تقسيم المستوردات حسب مجموعة السلع التالية: أغذية و مواد خامة، و مواد نصف مصنعة وكذلك تجهيزات فلاحية وصناعية، و سلع استهلاكية و خلال هذه الفترة تحتل الأغذية والتجهيزات الصناعية المرتبة الأولى في السلع الأكثر استيرادا، لكثرة الطلب عليها فالسلع الغذائية تعتبر من أولويات الجزائر بحكم العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل الطلب المتزايد الناتج عن النمو الديمغرافي الذي يسير بوتيرة أكبر مما يحققه النمو الاقتصادي في كل قطاعاته الإنتاجية، إضافة إلى ذلك عرفت المواد النصف المصنعة تطورا في قيمتها لتتداوله في السنوات الأخيرة المرتبة الثانية والثالثة مع السلع الغذائية التي عرفت تراجعا طفيفا، حيث أن زيادة الطلب على السلع النصف المصنعة كان نتيجة الزيادة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الفترة

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يعد حساب رأس المال أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات للدول المتقدمة فحركة رؤوس الأموال الداخلة للبلد والخارجة منه تكون بأحجام هائلة ومؤثرة في وضع ميزان مدفوعاتها، وهذا ما لا ينطبق على معظم الدول النامية، ومنها الجزائر فبعد الفترة التي مرت بها الجزائر وثقل ديونها الخارجية بالإضافة إلى الأعباء المترتبة عنها وتوجه الإيرادات المهمة لصادراتها إلى تسديد الديون، ما كان يؤثر سلبا على رصيد ميزان مدفوعاتها حيث حقق عجزا لفترات مهمة خاصة فترات الثمانينات، لكن منذ دخول الألفية الثالثة ونتيجة للسياسة التي اتبعتها الجزائر في التخلص من عبء ديونها اعتمادا ما حققه ميزانها التجاري من فائض بفضل ارتفاع أسعار البترول، والدفع المسبق للديون انخفض العجز في حساب رأس المال إلى مستويات ضئيلة لا تعتبر مؤثرة بشكل كبير على الرصيد الجمالي لميزان المدفوعات، بل وحقق حساب رأس المال فائضا في بعض السنوات ليصل سنة 2008 إلى 3,45 مليار دولار كأقصى قيمة له لكن محدودة ما تحققه الاستثمارات المباشرة وحركة رؤوس الأموال الداخلة بسبب عدم جاذبية المناخ الاستثماري، جعل من هذا الحساب يتخبط في مستويات ضعيفة من العجز والفائض، فهو لا يساهم في تحديد رصيد ميزان المدفوعات.

وما يمكن استخلاصه مما سبق، هو أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يعتمد على تحرك ووضعية ميزانه التجاري، حيث أن حركة الصادرات وخاصة في قطاع المحروقات التي تصدرها الجزائر إلى الخارج، والواردات التي تستوردها الجزائر من الخارج تمثل أكبر محدد لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعانت من خلالها أزمة اقتصادية وسياسية، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

أما على المستوى الخارجي فقد كان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الدولار والأورو) غير مستقر عند سعر معين فقد عرف فترات انخفاض وارتفاع موازية للظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة 2001-2013؛ وبالنسبة للدين الخارجي وكننتاج للانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لارتفاع أسعار المحروقات انخفض إلى أدنى مستوياته، وفي المقابل ارتفع حجم الاحتياطات الرسمية؛ وكما ذكرنا فإن ارتفاع حجم الاحتياطات يؤدي إلى انخفاض الدين الخارجي الذي يعتبر حساب سالب في ميزان المدفوعات وبالتالي يرتفع رصيد هذا الأخير الأمر الذي لاحظناه خلال فترة ارتفاع أسعار المحروقات 2003-2008.

الفصل الثالث:

العوامل المؤثرة على ميزان

المدفوعات الجزائري

2001-2013

تمهيد

إن الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية التقنية ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات.

إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البتترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتتها الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيده يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

ولدراسة تحليلية توضح لنا ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في حركة الصادرات للفترة 2001-2013.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حركة الواردات للفترة 2001-2013.

المبحث الاول: العوامل المؤثرة في حركة الصادرات للفترة 2001-2013

تعد الصادرات الجانب الموجب في مكونات الميزان التجاري فهي تمثل دخول للعملة الصعبة وتتأثر الصادرات بمجموعة من العوامل تنقسم إلى ما يلي:

المطلب الاول: تأثير سعر النفط على حركة الصادرات 2001-2013

تعتمد الجزائر على البترول بنسبة كبيرة في سياستها التصديرية وتجميع مدخراتها من العملة الصعبة، حيث يصل إجمالي عائداتها من البترول إلى حدود 97% من إجمالي صادرات، هذا يجعلنا نعتبر ان سعر البترول هو أهم محددات حركة الصادرات الجزائرية إلى الخارج، والجدول الموالي يوضح ذلك.

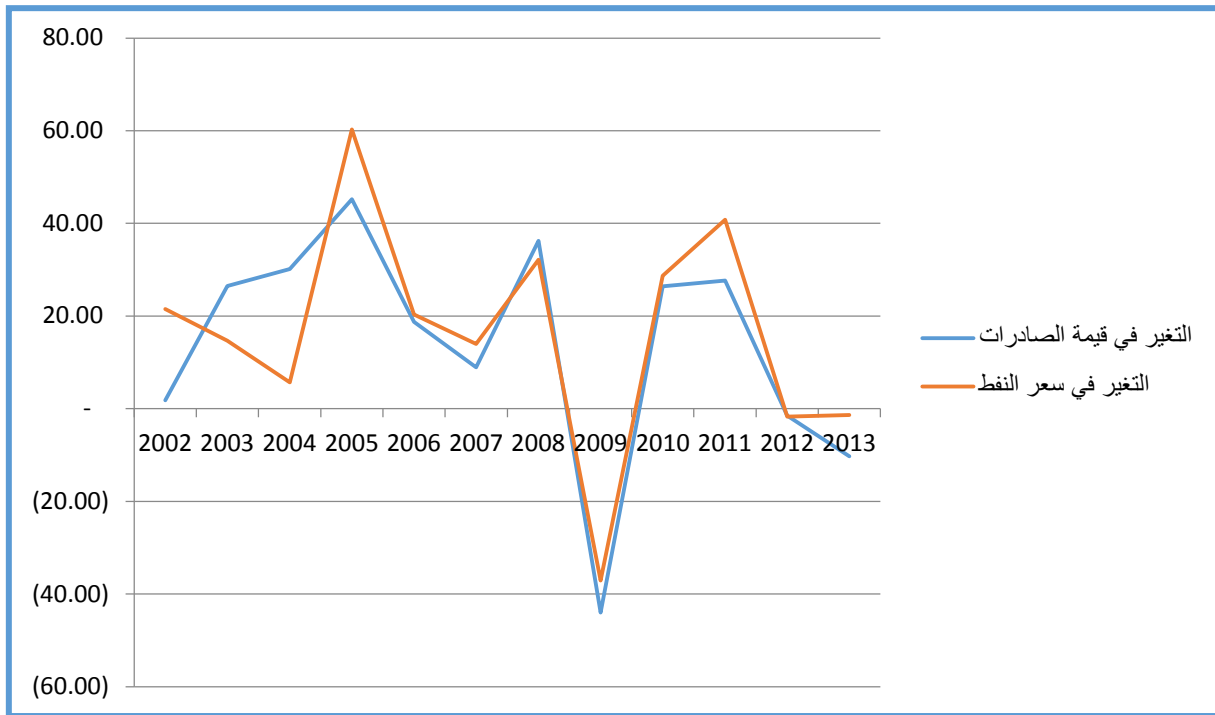
الجدول(11): تطور الصادرات الجزائرية وسعر النفط في الجزائر

كمية صادرات البترول الخام (مليون برميل)	سعر النفط	الصادرات الإجمالية		الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		السنوات
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
-	23,12	100	19.132	3.40	0.684	96.60	18.484	2001
-	28,10	100	19.554	3.80	0.734	96.20	18.820	2002
-	32,23	100	24.464	2.80	0.664	97.20	23.800	2003
326,0	34,07	100	31.775	2.50	0.788	97.50	30.980	2004
354,2	54,6	100	46.001	2.20	1.012	97.80	44.989	2005
345,3	65,7	100	54.613	2.20	1.180	97.80	53.433	2006
339,6	74,9	100	59.518	2.20	1.312	97.80	58.206	2007
307,5	99	100	81.238	2.50	1.940	97.50	79.298	2008
272,8	62,3	100	45.477	2.34	1.066	97.60	44.411	2009
258,7	80,2	100	57.762	2.80	1.619	97.30	56.143	2010
254,6	112,92	100	73.802	2.90	2.140	97.10	71.662	2011
250,4	111	100	72.620	2.82	2.048	97.18	70.571	2012
222,2	109,5	100	65.487	3.30	2.161	96.70	63.326	2013

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2004 حتى 2014

يرتكز هيكل الصادرات في الجزائر على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات حيث أن الصادرات غير النفطية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي صادرات حيث يتذبذب ما بين 0,5 و 2,00 مليار دولار ولم تصل حدود 2.00 مليار دولار سوى في ثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة ما يمثل من 2% إلى 3% من إجمالي الصادرات ، فمنذ مطلع سنة 2001 عرفت الصادرات النفطية ارتفاعا مستمرا ومتزايدا بسبب ارتفاع أسعارها في السوق الدولية، لتصل لأعلا قيمة وصلت إليها خلال العشرية بـ 79 مليار دولار سنة 2008، وفي السنة الموالية سجلت أعلى معدل انخفاض بـ 40%، تزامن هذا الانخفاض مع تداعيات الأزمة العالمية، حيث كان أثر الأزمة على الدول المصدرة للنفط كالجزائر في انخفاض الطلب على النفط من طرف الدول المستوردة له لتأثرها بالأزمة وتباعها لسياسة انكماشية أثرت على احتياجاتها من الطاقة.

الشكل رقم (12): منحنى يوضح تغير قيمة الصادرات النفطية الجزائرية وسعرها ما بين 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

إن الشكل أعلاه يوضح مدى مرونة قيمة الصادرات بالنسبة لسعرها، فالمنحنيين أعلاه يتماثلان في أغلب فترات الدراسة تؤكد وجود علاقة طردية بين سعر النفط وقيمة الصادرات منه، ومنه يمكن التأكيد على أن إجمالي الصادرات الجزائرية خاصة، وميزان التجاري عامة يتحدد بسعر النفط في السوق العالمية، ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني وارتباط قيمة صادراته بأسعار البترول الذي يعرف نسبة

مخاطرة كبير، حيث لا يمكن التنبؤ بسلوكياته والهزات المفاجأة التي يمكن التعرض إليها، وهناك مخاوف وهواجس تطلقها تقديرات الوكالة الدولية للطاقة تفيد بنضوب مصادر النفط بالجزائر خلال ستة عشر عاماً، ويشير تقرير رئاسة الحكومة أن هذا النضوب مرشح للحدوث خلال فترة تمتد بين 25 و30 عاماً ما يستدعي البحث عن حلول جديدة وخطط بديلة لتمويل النشاط الاقتصادي وضمان استمراريته.

المطلب الثاني: أثر سعر صرف الدولار الأمريكي على حركة الصادرات

سنحاول من خلال الجدول أسفله أن نحلل واقع تأثير تغيرات سعر صرف الدولار على حجم وحركة الصادرات الجزائرية، وهذا اعتماداً على أهم المحطات التي مر بها كلا المتغيرين خلال الفترة 2001-2013.

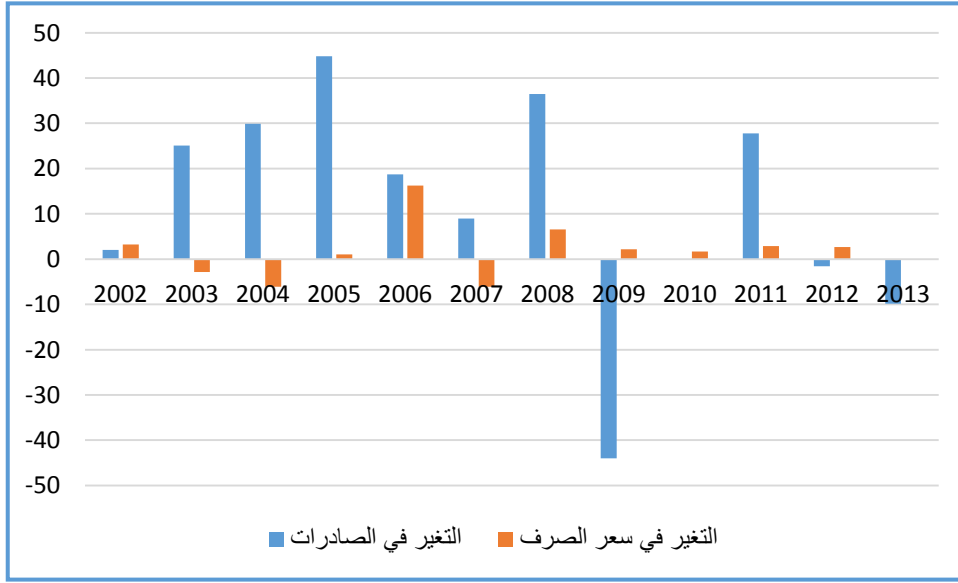
الجدول رقم (12): تغيرات سعر الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2013

سعر صرف		الصادرات الإجمالية		السنوات
التغير في سعر الصرف	القيمة	التغير في الصادرات	القيمة	
-	77.11	-	19,132	2001
3,22	79.60	2,00	19,554	2002
-2,83	77,34	25,1	24,464	2003
-6,11	72,61	29,88	31,775	2004
1,04	73,37	44,77	46,001	2005
16,26	71,15	18,72	54,613	2006
-6,08	66,82	8,98	59,518	2007
6,52	71.18	36,49	81,238	2008
2,17	72.73	-44,02	45,477	2009
1,66	73.94	27,01	57,762	2010
2,85	76.05	27,76	73,802	2011
2,69	78.10	-1.60	72,620	2012
0.06	78.15	-9,82	65,487	2013

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2001 حتى 2014

من الجول أعلاه نلاحظ عدم وجود تناسب بين التغير في قيمة الصادرات وسعر الصرف الدولار خاصة سنة 2005، 2008، 2009، فتغير طفيف في سعر الصرف يقابله تغير كبير في قيمة الصادرات بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية كما هو واضح سنة 2009، فارتفاع سعر الصرف بـ 2,17% قابله انخفاض كبير في قيمة الصادرات بنسبة 44%.

الشكل رقم (13): منحني بياني لتغيرات قيمة الصادرات وسعر الصرف 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

وحسب النظرية الاقتصادية فإن انخفاض قيمة العملة المحلية لبلد ما سوف يؤدي إلى ارتفاع صادراتها، وارتفاعها يؤدي انخفاض صادراتها، وما يلاحظ هنا أن الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري لا تؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية والتي يهيمن عليها قطاع واحد وهي المنتجات الطاقوية، فعند التدقيق في معطيات الجدول يمكن ملاحظة ذلك جليا حيث عرفت سنوات 2002، 2005، 2006، 2008، 2010، 2011 مرونة موجبة للصادرات، بتغير قيمة الصادرات عند تغير سعر الصرف بالارتفاع (انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار) بنسب متفاوتة ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، لكن في باقي السنوات كانت حركة الصادرات تسيير عكس تغيرات سعر الصرف فمثلا في سنة 2003 و 2004 انخفض سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 2,83% و 6,11% على التوالي قابهما ارتفاع في قيمة الصادرات من 19,55 مليار دولار سنة 2002 إلى 24,46 مليار دولار سنة 2003 ثم 31,77 مليار دولار سنة 2004، ومن جهة أخرى عرفت سنوات 2009، 2012، و 2013 انخفاض في قيمة الصادرات مقابل ارتفاع في سعر الصرف، وهذا ما لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

ونستخلص من خلال كل هذا أنه لا يمكن القول بأن هناك علاقة واضحة بين التغيرات الخاصة في سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار وقيمة الصادرات، وحتى إن وجدت فإنها تكون ظرفية، وذلك يعود إلى طبيعة الصادرات الجزائرية أحادية الاتجاه والتي تقوم على المنتجات الطاقوية والتي لا تستجيب إلى التغير في سعر الصرف.

المطلب الثالث: تأثير الانفتاح التجاري على حركة الصادرات الجزائرية.

يرتبط تطور حجم الصادرات لبلد ما بما يعرضه على الخارج من سلع وخدمات وذلك ضمن اتفاقيات وصفقات تجارية حيث أن علاقات البلد مع الخارج تسهل تدفق الصادرات إلى العالم الخارجي فنجد:

الفرع الأول: درجة الانفتاح على العالم الخارجي

تحقق الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الحر بصفة عامة أفضل المكاسب من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فغالبا ما تكون لديها القدرة على التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة، بالإضافة إلى أن القيود التي تضعها على تجارتها أساسا تكون ضعيفة نسبيا، إذن فإن التخفيف من القيود التعريفية وغير التعريفية بعد الانضمام يعد الانضمام لا يحدث اختلالات هيكلية اقتصادية واسعة المدى، كما يحدث في حالة البلدان الأكثر تقيدا، أي أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة، كلما انخفضت الآثار السلبية عن خفض التعريفية على وارداتها، وزادت قدرتها التصديرية.

ومن المعروف حاليا أن الجزائر أصبحت من الدول التي تتبع نظام اقتصاد السوق الحر، وتعرف درجة انفتاح كبيرة على الاقتصاد العالمي، ويمكن معرفة ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، والمعايير أهمها:

- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تعد نسبة شديدة الارتفاع وصلت عام 2008 إلى حوالي 78,11%، مما يدل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي لتصريف منتجاتها، والحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والجدير بالذكر أن شدة انفتاح الجزائر على العالم يعود إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية التي بلغت نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود التي مضت، وقدرت عام 2007 بحوالي 47,45%¹، في حين لا تتجاوز نسبة الصادرات الصناعية الأخرى الواحد الصحيح من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي.

- إن معدل نمو الصادرات خلال الفترة 2001-2013 عادة ما يكون موجبا وإن كان غير مستقر ويرجع ذلك إلى أن الصادرات النفطية والتي تشكل النسبة العظمى من الصادرات الإجمالية تتذبذب وفقا لتذبذب سوق النفط، ولكن من ناحية أخرى نجد أن الصادرات الصناعية شهدت معدلات نمو غير مستقرة، ويرجع

¹ التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2009، ص44

ذلك إلى عدم القدرة منافسة السلع الاجنبية وإلى عدم فتح منافذ جديدة لها في الاسواق العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار أوضاعها في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: مؤشر الانكشاف في القطاع الصناعي الجزائري

يعتمد القطاع الصناعي في الجزائر على فرع الصناعات الاستخراجية بالدرجة الاولى حيث يشكل هذا الفرع الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، والجزء الاكبر والمطلق في هيكل الصادرات الجزائرية، وهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لصالح الاقتصاد الوطني، حيث يجعل هذا التوجه مرتببا ارتباطا وثيقا بالطلب الخارجي، وما يرافقه من تقلبات وتغيرات دورية في السوق العالمية، وخاصة أسواق النفط وتشير البيانات المتعلقة بنسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى وجود فجوة كبيرة جدا بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات (أنظر الجدول رقم 11)، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر انكشافا وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من قبل ضمن توجهات السياسة الصناعية في الجزائر لمعالجة هذا الخلل حيث لم تسجل تطورات مهمة في نسبة مشاركة الصناعة خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي ففي السنوات الأربع الاخيرة 2010-2013 سجلت هذه الاخيرة تحسنا حيث تجاوزت الصادرات خارج المحروقات عتبة 2,5% من إجمالي الصادرات، لتصل إلى 3,30% سنة 2013، ويبقى هذا اداء ضعيفا مقارنة بما صخره الدولة لتنشيط هذا القطاع، إلا ان التوجه العام السابق والحالي لحجم الاستثمارات في مجال الصناعة يميل نحو اعطاء دورا اكبر للاستثمارات المتصلة بقطاع النفط والغاز الطبيعي فقط، مع اهمال شبه تام لباقي الفروع الصناعية . فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الاجنبية والمحلية في الجزائر حوالي 2000 مليون دولار كانت نسبة قطاع المحروقات منها 90%.

وفي إطار الاصلاحات الاقتصادية التي مرت وتمر بها الجزائر حاليا، وضمن التوجه الحالي للدولة الجزائرية في شكله الليبرالي، فقد تم توقيف جميع انواع الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي، باستثناء قطاع المحروقات، وترك الباب مفتوح للاستثمار الخاص في فرع الصناعات التحويلية، مثل الذي حدث لمصنع الحجار للحديد والصلب مع الشركة الهندية، وصناعة مواد البناء لشركة أوراسكوم المصرية، وضمن البرنامج الخماسي (2004-2009) لرئيس الجمهورية لم يحظ القطاع الصناعي بشيء يذكر سوى إصلاح بعض الهياكل الصناعية، يقابل هذا التوجه السلبي تجاه القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى زيادة نسبة الانكشاف، وتوسع طبيعة الاختلال في هيكل التجارة الخارجية وخاصة هيكل تجارة السلع الصناعية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حركة الواردات للفترة 2001-2013

تعتبر الواردات وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي سواء كان عام أو خاص، وقد تكون هذه الواردات ذات طبيعة استهلاكية أو استثمارية، وفي كل الأحوال تمثل الواردات الجانب السالب في ميزان المدفوعات، وتتأثر هذه الأخيرة بعوامل كثيرة ناتجة عن تطور حجم الطلب المحلي، والسياسة المتبعة من طرف الدولة.

المطلب الأول: تأثير الانفاق العام في حركة الواردات 2001-2013

عرف مطلع سنة 2000 بروز مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28,5 دولار أي ارتفاع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11,9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، وقد سمح هذا الافراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الانفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت تحوي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل على المدى المتوسط، وكان نتاجا للتوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية إقرار كل من "مخطط دعم الانعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 و"البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009 وفترة 2010-2014.

ولوضع كل هذه المشاريع الاقتصادية على أرض الواقع عن طريق الانفاق العام، اتبعت الجزائر سياسة استيرادية مرتكزة على التجهيزات الصناعية والمواد النصف المصنعة، لتوفير مستلزمات النهوض بالاقتصاد الوطني، في المقابل ترشيد الاستهلاك ومحاولة كبح النمو المفرط في استيراد المواد الاستهلاكية والغذائية التي كانت تمثل أكبر نسبة في إجمالي الواردات الجزائرية.

وفي الجدول الموالي سنظهر تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة (2001-2013)، ومدى تأثير التوسع في الانفاق العام للدولة على حجم الواردات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (13): تطور الواردات والانفاق العام الجزائري للفترة 2004-2013 الوحدة: مليار دولار

توزيع الواردات							إجمالي الواردات	السنوات
السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد النصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة		
2,783	7,124	0,172	3,645	0,783	3,604	0,173	18,293	2004
3,107	8,452	0,160	4,088	0,751	3,587	0,212	20,357	2005
3,011	8,528	0,096	4,934	0,843	3,800	0,244	21,456	2006
3,752	10,026	0,146	7,105	1,325	4,954	0,324	27,631	2007
5,036	15,434	0,086	9,154	1,378	7,796	0,595	39,479	2008
6,145	15,140	0,234	10,165	1,201	5,863	0,549	39,297	2009
5,987	15,573	0,330	9,944	1,406	6,027	0,945	40,212	2010
7,944	15,951	0,229	10,431	1,776	9,805	1,164	47,300	2011
9,997	13,604	0,329	10,629	1,839	9,023	4,955	50,376	2012
12,205	15,745	0,449	10,810	1,766	9,572	4,356	54,903	2013

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر مند 2001 حتى 2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن في بداية الفترة كانت الواردات من المواد الغذائية تمثل النسبة الأكبر من حجم الواردات الجزائرية، لتعرف بعد ذلك المواد النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية تطورا كبيرا من حيث القيمة، ففي سنة 2004 كانت المواد النصف المصنعة تزيد بنسبة طفيفة عن قيمة الواردات الغذائية فيما عرفت التجهيزات الصناعية ارتفاعا لتقارب ضعف المواد الغذائية، وقد كان التطور في قيمة الواردات من السلع النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية متزامنا مع الإصلاحات والمشاريع الضخمة التي سطرته الحكومة، وانطلقت في تنفيذها خلال تلك الفترة، ليصل إجمالي الواردات نهاية 2013 إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 2004.

المطلب الثاني: تأثير سعر صرف على حركة الواردات 2001-2013

تفسر النظريات الاقتصادية العلاقة بين سعر صرف وحركة الواردات الداخلة بعلاقة طردية حيث أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات لانخفاض قيمتها والعكس في حالة انخفاض قيمة العملة ، ومن الجدول الموالي سنحاول اختبار مدى تطابق واقع تطور الواردات الجزائرية في مقابل تطور سعر الصرف مع هذه النظريات.

الجدول رقم(14) تطور سعر الصرف واجمالي الواردات الجزائرية 2001-2013

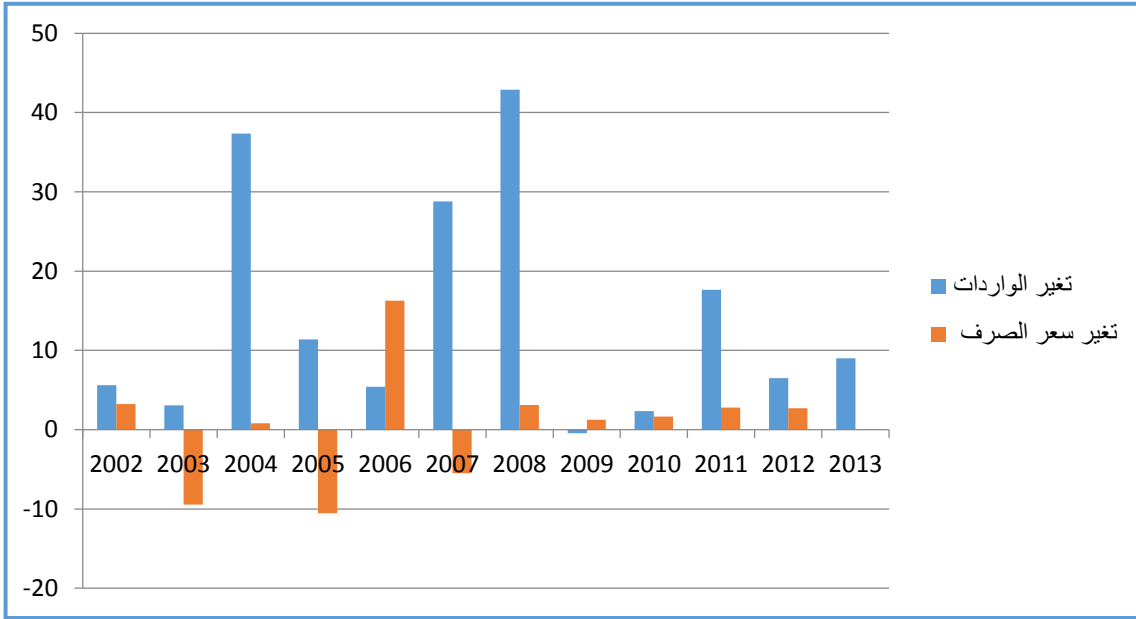
الوحدة: مليار دولار.

البيان السنوات	إجمالي الواردات	تغير الواردات %	سعر صرف دج/دولار	تغير سعر الصرف %
2001	9,480	-	77,11	-
2002	10,010	5,59	79,60	3,23
2003	13,320	3,06	72,08	-9,45
2004	18,293	37,33	72,66	0,80
2005	20,357	11,38	65,00	-10,54
2006	21,456	5,40	75,57	16,26
2007	27,631	28,77	71,43	-5,48
2008	39,479	42,87	73,66	3,12
2009	39,297	-0,46	72,73	1,26
2010	40,212	2,32	73,94	1,66
2011	47,300	17,63	76,05	2,77
2012	50,376	6,5	78,10	2,70
2013	54,903	8,99	78,15	0,06

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2001 حتى 2014

من خلال النظر إلى تغير الواردات بالنسبة لسعر الصرف كما هو موضح في الجدول فإن النتائج كانت غير واضحة، فانخفاض سعر صرف الدينار يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض في قيمة الواردات حيث لا يتحقق الهدف من وراء انخفاض قيمة الدينار خلال سنة 2002 وسنة 2004 وكذا 2006 و2008 فمثلا كان التغير في الواردات سنة 2008 موجب بنسبة 42,87% رغم انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 3,12% ، باستثناء سنة 2009 التي تبين نجاح سياسة تقليل حجم الواردات نوعا ما ولو بنسبة قليلة، فانخفاض قيمة الدينار بـ 1,26% كان متبوعا بانخفاض في قيمة الواردات بنسبة 0,46%.

الشكل رقم (14): منحنى تغير الواردات وسعر الصرف في الفترة 2002-2013



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

ومن الشكل أعلاه يمكن ملاحظة عدم وجود تناسب واستقرار بين تغير سعر الصرف وتغير قيمة الواردات على مدار الفترة محل الدراسة حيث عرفت سنوات 2004 و 2008 و 2013 انخفاض بسيط للدينار قابله ارتفاع شديد في قيمة الواردات، وعند ارتفاع قيمة الدينار سنة 2007 بـ 5,48% مقابل الدولار عرفت قيمة الواردات ارتفاعا بنسبة 28,77%.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن حجم الواردات الجزائرية لا تتأثر بقيمة العملة وسعر صرف دينار/ دولار، وأن اتباع الجزائر سياسة خفض قيمة العملة لكبح الواردات سيعود عليها سلبا بارتفاع قيمة الوحدات المستوردة، حيث أن الطلب على السلع المستوردة لا يتأثر بارتفاع قيمتها مقابل السلع المحلية التي تتميز بالندرة ونقص المنافسة، إضافة إلى طبيعة المواد المستوردة التي تمثل فيها المواد الغذائية والأدوية... إلخ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

المطلب الثالث: تأثير سعر صرف الدولار مع اليورو على قيمة الواردات الجزائرية

يكن تلخيص التجارة الخارجية الجزائرية في أنها تعتمد على عائدات البترول بنسبة 97% من قيمة صادراتها والمقيم بالدولار لتغطية وارداتها التي تغلب عليها السلع المقيمة باليورو، حيث ارتفاع قيمة الدولار في مقابل اليورو يعود على الجزائر بالإيجاب بتسجيل معدل تغطية مريح، وفائض في الميزان التجاري، والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ومن هنا تتضح أهمية دراسة تأثير

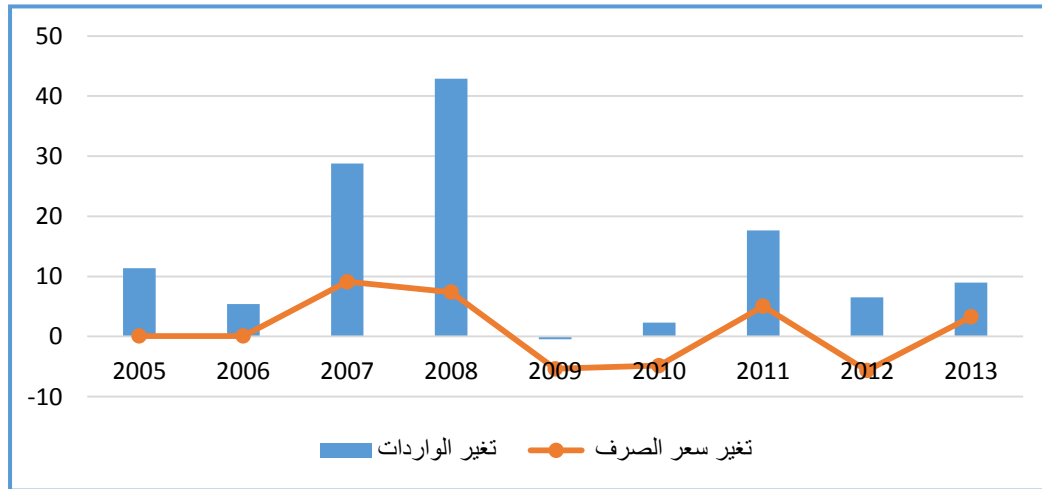
سعر الصرف الدولار مع اليورو على قيمة الواردات الجزائرية، ولذلك نستعين بالجدول التالي الذي يلخص لنا هذا التأثير.

الجدول رقم(15): تغير سعر الصرف يورو-دولار وإجمالي الواردات خلال الفترة 2004-2013

البيان السنوات	إجمالي الواردات (مليار دولار)	تغير الواردات %	سعر صرف يورو/ دولار	تغير سعر الصرف %
2004	18,293	-	1,2438	-
2005	20,357	11,38	1,2449	0,08
2006	21,456	5,40	1,2563	0,09
2007	27,631	28,77	1,3711	9,13
2008	39,479	42,87	1,4726	7,40
2009	39,297	-0,46	1,3935	-5,37
2010	40,212	2,32	1,3261	-4,83
2011	47,300	17,63	1,3931	5,05
2012	50,376	6,5	1,2859	-5,67
2013	54,903	8,99	1,3281	3,28

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2001 حتى 2014

الشكل رقم (15): منحى بياني للتغير في سعر صرف يورو/ دولار وإجمالي الواردات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

انطلاق من النظرية الاقتصادية فمن المنتظر أن تكون هناك علاقة طردية بين سعر صرف اليورو - دولار وقيمة الواردات الجزائرية، حيث أن انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لليورو سيزيد من تكلفة الواردات ومن المنطقي أن يقابل هذا الواقع انخفاضا في حجمها للبقاء على نفس التوازن، لكن وحسب معطيات الجدول أعلاه فإن انخفاض قيمة الدولار من سنة 2004 إلى سنة 2008 في مقابل اليورو قابله ارتفاع في قيمة الواردات الجزائرية وخاصة سنتي 2004 و 2005 حيث أن التغير البسيط في سعر الصرف بـ 0,08% و 0,09% على التوالي حقق ارتفاع بـ 1مليار دولار في قيمة الواردات، وهذا ما كان أيضا سنة 2008 حيث ارتفعت قيمة الواردات بمعدل 48,87% مقارنة بسنة 2007 في المقابل انخفاض آخر للدولار في مقابل الأورو بمعدل 7,4%، لتتخف بعد ذلك قيمة الواردات سنة 2009 بمعدل بسيط 0,46 في مقابل تحسن في قيمة الدولار بمعدل 5,37% ما يعتبر أمرا طبيعيا حسب النظرية الاقتصادية، لكن لم تستمر الحالة الطبيعية حيث رغم تسجيل الدولار لتحسن لسنة الثانية (2010) على التوالي بمعدل 4,48% إلا أن قيمة الواردات عرفت ارتفاعا بمعدل 2,32% لتعرف سنوات 2011، 2012، و 2013 ارتفاعا مستمر في قيمة الواردات لتصل 50,376 مليار دولار سنة 2012 و 54,903 مليار دولار سنة 2013 في مقابل انخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو ما عدى سنة 2011 التي حقق الدولار تحسنا بمعدل 5,67% لكن دون انخفاض في قيمة الواردات.

ومن كل ما سبق يمكن أن نقول أن التغيرات الحاصلة على قيمة الدولار مقابل اليورو لا تحقق انخفاضا في قيمة الواردات، رغم أن ذلك يجعل من فاتورة الواردات، بل وإضافة إلى ذلك يمكن تفسير ارتفاع قيمة الواردات في زيادة كميات المواد المستوردة، وهذا راجع لأهمية هذه المواد حيث ترتبط بالسلع الاستهلاكية التي لا يمكن الاستغناء عنها بحكم على تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي، ومن جهة تطور قيمة المواد والتجهيزات الصناعية المستوردة ناتج عن السياسة التنموية التي تتبعها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة.

المطلب الرابع : تأثير الكتلة النقدية على حركة الواردات 2001-2013

تعرف الكتلة النقدية على أنها: هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يقصد بها (النقود المتداولة) وهي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات¹.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 189

وتشمل المجمعات النقدية على¹:

- الأوراق النقدية وأوراق التجزئة + الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات = M1
- + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الادخار = M2
- + الحسابات لأجل والسندات الغير قابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهها التي يصدرها الوسطاء الماليون والمتداولة في السوق النقدية + الأسهم المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف + مجمل التوظيفات النقدية بالعملة الأجنبية التي يملكها المقيمون = M3.

أما الكتلة النقدية في الجزائر فتتكون من المتاحات النقدية M1، التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب أما الكتلة النقدية M2، فهي عبارة عن M1 مضافا إليها شبه النقود التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

و $M3 = M2 +$ السيولة الاجمالية والسندات الصادرة عن الخزينة العمومية.

وترتبط الكتلة النقدية بموضوع دراستنا نتيجة لاعتماد بعض الدول النامية في اقتصادها على منتج واحد كالبتترول أو القطن أو السكر... إلخ، فإن صادراتها تكون مركزة على عائدات هذا المنتج الواحد بالإضافة إلى أن وارداتها كثيرة لتغطية احتياجاتها المحلية، وبالتالي فإن الصادرات هي جزء من العناصر المقابلة للنقود لأنها ستدخل نقودا جديدة إلى التداول عندما تبدل حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية أو الذهب إلى البنوك التجارية، وكذلك الأمر عند خروج كمية معينة من النقود بسبب الواردات، وفي مثل هذه الحالة فإن المعروض النقدي سوف يتعرض إلى تغيرات كبيرة نتيجة لتغير صافي المدفوعات الخارجية.

وفي الجدول الموالي سنقوم بعرض تغير قيمة الواردات الجزائرية في مقابل تغيرات قيمة الكتلة النقدية M2 ومحاولة إيجاد أثر هذين المتغيرين على بعضهما البعض.

¹ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2008، ص41

الجدول رقم(16): تطور الكتلة النقدية في مقابل إجمالي الواردات الجزائرية

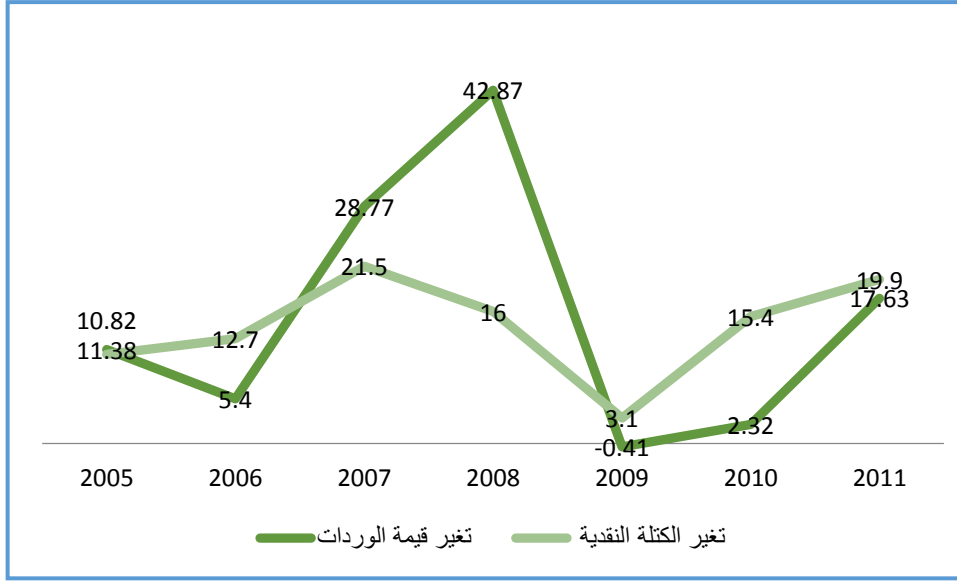
تغير الكتلة النقدية	الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	تغير الواردات %	إجمالي الواردات (مليار دولار)	البيان السنوات
-	3644,40	-	18,293	2004
10,82	4070,70	11,38	20,357	2005
12,70	4827,60	5,40	21,456	2006
21,50	5994,60	28,77	27,631	2007
16,00	6955,90	42,87	39,479	2008
03,10	7173,10	0.46-	39,297	2009
15,40	8280,70	2,32	40,212	2010
19,90	9929,20	17,63	47,300	2011

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي.

من جدول نلاحظ أن الكتلة النقدية قد عرفت ارتفاعا خلال الفترة 2004-2007 بمعدل نمو متزايد وصل سنة 2007 إلى 21,5 % فيما عرفت قيمة الواردات ارتفاعا خلال نفس الفترة لكن بتذبذب في معدل نموها فمن 11,38 % سنة 2005 إلى 5,40 % في السنة الموالية ليعود معدل نمو إلى الارتفاع حيث كان سنة 2007 بنسبة 28,77 %، وفي الفترة ما بين 2008-2009 انخفاضا كبيرا في معدل نمو كل من الكتلة النقدية وإجمالي الواردات حيث حققت الواردات معدلا سالبا ناتج عن تقلص قيمة الواردات بما يقارب 200 مليون دولار، أما الكتلة النقدية فكان نموها إيجابيا كلن بأقل معدل نمو حيث بلغ 3,1 % وكان هذا الانخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية استخدام بنك الجزائر لأدوات جديدة لامتصاص الفائض في السيولة الذي أصبح هيكليا.

أما بالنسبة لسنة 2010 و2011 فقد عرف معدل كل منهما للارتفاع حيس سجل إجمالي الواردات معدل 17,63 % والكتلة النقدية بـ 19,90 %.

الشكل رقم (16): منحنى تطور معدل نمو الواردات ونمو الكتلة النقدية.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 16.

إن زيادة في حجم الكتلة النقدية سيساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة قيمة الواردات فجزء من ارتفاع الكتلة النقدية سيوجه لتسوية معاملات جديدة مع الخارج خاصة لوجود اقتصاد الموازي الذي يعتمد على التجارة السلعية المستوردة من الخارج هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكون لزيادة الكتلة النقدية المتداولة أثر سلبي على قيمة العملة المحلية ما يزيد من تكلفة الواردات وبالتالي انخفاض الطلب عليها، وهذا ملا ينطبق على حالة الجزائر كما سبق وذكرناه، فالحاجة الماسة للسلع المستوردة يؤدي إلى عدم انخفاض الطلب عليها مهما ارتفع سعرها.

خلاصة الفصل:

مما جاء في دراستنا للعوامل المؤثرة في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2001-2013 اتضح لنا إضافة إلى انه يعتبر المحدد الرئيسي لوضع ميزان المدفوعات، أن كل من الصادرات والواردات اللذان يمثلان طرفي الميزان التجاري يتحركان في اغلب الأحيان في وتيرة تتنافى وما جاءت به النظريات الاقتصادية المفسرة لها، فالصادرات الجزائرية وبحكم اعتمادها على منتج واحد (النفط) فالتأثير على قيمتها يتحدد بسعر هذا الأخير أما باقي العوامل فلها تأثير ضعيف عليه، أما بخصوص الواردات فنتبع حجم الطلب المتزايد عليها في مقابل ضعف العرض المحلي وضعف قدرته التنافسية، فبرغم من التكاليف الباهظة الناتجة عن تقلبات سعر الصرف بين العملة المحلية والبيورو والدولار فإن قيمة الواردات عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة.

ومن هنا يكمن القول أن سعر النفط يمثل عصب الاقتصاد الوطني وإنهياره يمثل إنهاء الاقتصاد الوطني، ما يظهر على ميزان المدفوعات في شكل عجز، وفي حالة انتعاشه يعيش الاقتصاد فترة انتعاش زائف، نتيجة لوفرة التمويل والتوسع في الانفاق.

الخاتمة العامة

للمعاملات الخارجية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى، فإما أن تكون الدولة مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات، فمن هنا تكون صادرات وواردات، تترتب عليها تحركات والتزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية لمدة زمنية معينة؛ حيث يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية الذي تعتمد عليه الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية، فكل دولة تسعى إلى المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها باعتباره مؤشر للقوة الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للدول.

1- نتائج الدراسة: سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج كما يبرز بما يلي:

■ **النتائج النظرية:** تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

- ✓ ميزان المدفوعات سجل تقييد فيه جميع المعاملات الخارجية للدولة؛
- ✓ لميزان المدفوعات دور هام في تحديد الوضع الاقتصادي للبلد؛
- ✓ عند دراسة هيكل مكونات ميزان المدفوعات تبين لنا أنه يتشكل من مجموعة من الحسابات لا تقل أهمية عن بعضها؛

✓ قد يكون رصيد ميزان المدفوعات في ثلاث وضعيات مختلفة حالة العجز التوازن والفائض:

- حالة عجز: الحسابات السالبة أكبر من الحسابات الموجبة للميزان؛

- حالة التوازن: الحسابات السالبة والموجبة في حالة تساوي؛

- حلة الفائض: الحسابات الموجبة أكبر من الحسابات السالبة للميزان.

✓ تسوية الخلل في ميزان المدفوعات تكون إما عن طريق التمويل أو المعالجة.

■ **النتائج التطبيقية:** من خلال معالجتنا لواقع الاقتصاد الجزائري وتأثير تطوراته على رصيد ميزان المدفوعات اتضح لنا ما يلي:

✓ عرف النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ارتفاعا غير منتظم خلا فترة الدراسة وذلك ناتج عن تطبيق برامج التنمية الاقتصادية ومحاولة تخليص الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات؛

✓ شهدت معدلات البطالة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وذلك راجع اتبني الدولة لرامج دعم النمو التي ساعدت على خلق فرص عمل جديدة؛

✓ يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد تضخمي، بحيث عرفت معدلات التضخم خلال السنوات محل الدراسة تذبذبا ناتج عن زيادة الدخل الفردي والقدرة الشرائية في المقابل عرض متدني؛

الخاتمة العامة

✓ عرفت الميزانية العامة للجزائر على طول الفترة 2001-2013 تطورات متباينة نتيجة حجم الإنفاق العام آنذاك في صيغة برنامجي دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي؛

✓ سجل الدين الخارجي خلال السنوات 2001-2013 انخفاض مستمر وذلك نتاج ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاش الوضعية المالية، الأمر أدى بالاحتياطات الرسمية للارتفاع بشكل ملحوظ؛

✓ حقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا خلال فترة الدراسة خاصة في السنوات الوسطى التي حقق فيها رصيد الميزان التجاري فوائض قياسية الناتجة عن انتعاش التجارة النفطية.

✓ ارتفعت قيمة صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي تعتبر محدداتها؛

✓ الصادرات الجزائرية وبحكم اعتمادها على منتج واحد (النفط) فالتأثير على قيمتها يتحدد بسعر هذا الأخير أما باقي العوامل فلها تأثير ضعيف عليه، ما تأكده السنوات الأخيرة من فترة الدراسة؛

✓ الواردات تتبع حجم الطلب المتزايد عليها في مقابل ضعف العرض المحلي وضعف قدرته التنافسية فبرغم من التكاليف الباهظة الناتجة عن تقلبات سعر الصرف بين العملة المحلية واليورو والدولار فإن قيمة الواردات عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة.

2- اختبار الفرضيات: سمحت هذه الدراسة إلى التوصل إلى اختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

■ الفرضية الأولى:

يؤثر الميزان التجاري على رصيد ميزان المدفوعات، حيث أن التطور الإيجابي الذي عرفه الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2013 الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات كان العامل الرئيسي في تحديد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

■ الفرضية الثانية:

من خلال تدني نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الدخل الوطني، وفي المقابل نسبة مرتفعة لمساهمة قطاع المحروقات، يعتبر المصدر الأساسي في تكوين الدخل الوطني.

■ الفرضية الثالثة:

عند انخفاض الدولار مقابل الأورو يتكبد الاقتصاد الوطني خسائر بدون مقابل، وفي حالة العكس أي ارتفاع الدولار عملة الصادرات الجزائرية مقابل الأورو عملة الواردات الجزائرية، تحقق الجزائر أرباح بدون مقابل.

▪ الفرضية الرابعة:

إن اعتماد المحروقات كمصدر وحيد للعملة الصعبة يعد مخاطرة، أثبتتها السنوات التي عرفت فيها المحروقات انخفاض في قيمتها ما عرض الجزائر لأزمات عديدة، ما يستوجب إيجاد الحلول البديلة ومصادر أخرى للحصول على للعملة الصعبة.

3- التوصيات والاقتراحات:

من أجل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتجنب الوقوع في الأزمات، ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن من خلالها تحقيق رفع من مرونة الاقتصاد الوطني للتطورات الخارجية، وتحقيق التوازن الخارجي، إذ ينبغي على الدولة مراعات الجوانب التالية:

- ضبط او التقليل من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا؛
- تشجيع الصادرات الصناعية والفلاحية؛
- الاهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينهما، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تأذيه في تنويع الصادرات؛
- تنويع مصادر الواردات مما يؤدي إلى تجنب مخاطر مشكلة الفوارق بين العملات؛
- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتجات الجزائرية سواء كان على المستوى الغربي أو العربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الخارجية بالاستفادة من الإعفاءات الجمركية بين الدول العربية في نطاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول؛
- ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

📖 الكتب:

- 1- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
- 2- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 3- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 4- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د.س.
- 5- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، د.س.
- 6- عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 7- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، 2001.
- 8- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 9- محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 7، منشورات مطبعة خالد بن الوليد جامعة دمشق، 1995.
- 10- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، 1999.
- 11- توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 الأردن، 2010.
- 12- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004.
- 13- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- 14- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 15- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2008.
- 16- صفوت عبد السلام، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

✚ المذكرات:

- 1- رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2009.
- 2- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
- 3- كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010.

✚ التقارير والمجلات:

- 1- تقرير صندوق النقد الدولي، لسنة 2007، 2011، 2014.
- 2- صندوق النقد العربي، تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2001، العدد 16، أبو ضبي، 2002.
- 3- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، الثلاثي الأول، 2010.
- 4- بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، الثلاثي الأخير، 2014.
- 5- د/ زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2008.

❖ المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Claude Dufloux, Michel Karline, **La balance des paiements**, Economica, Paris, 1994.
- 2- Josette Peyrard, **Gestion financière internationale**, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1990.
- 3- Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, **Economie international**, 3ème Edition, Ouverture Economique.
- 4- Samir MANNAI et YVES Simon, **Technique financière international**, 7ème édition, Economica, Paris 2002.
- 5- Raymond BERTRAND, **Economie financière internationale**, presse universitaire de France, 1971.

المواقع الإلكترونية: 

- 1- www.aps.dz
- 2- www.joradp.dz
- 3- Data.albankaldawli.org
- 4- www.bank-of-algeria.dz

الجدول رقم (10): التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2013.

البيان	السنوات	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الرصيد الجاري الخارجي		0.83	12.30	19.80	12.16	0.41	34.45	30.59	28.95	21.18	11.12	8.84	4.36
*الميزان التجاري		9.38	20.17	28.00	18.20	7.78	40.52	34.23	34.06	26.47	14.27	11.4	6.70
الصادرات		64.38	71.74	72.89	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	24.26	18.71
المحروقات		63.33	10.58	71.66	56.12	44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	23.99	18.11
صادرات أخرى		1.05	1.15	1.23	0.97	0.77	1.40	0.98	1.13	0.74	0.66	0.47	0.61
الواردات		-54.99	-51.57	-44.89	-38.89	-37.40	-38.07	-26.35	-20.68	-19.86	-17.95	-13.32	-12.01
*خدمات، خارج دخل العوامل		-6.82	-7.13	-8.81	-8.33	-8.69	-7.58	-4.04	-2.20	-2.27	-2.01	-1.35	-1.18
دائن		3.92	3.96	3.75	3.57	2.99	3.49	2.89	2.58	2.51	1.85	1.57	1.30
مدين		-10.74	-11.09	-12.55	-11.90	-11.68	-11.07	-6.93	-4.78	-4.78	-3.86	-2.92	-2.48
*دخل العوامل الصافي		-4.51	-3.91	-2.04	-0.37	-1.31	-1.26	-1.83	-4.52	-5.08	-3.60	-2.70	-2.23
دائن		3.55	3.92	4.45	4.60	4.74	5.13	3.81	2.42	1.43	0.99	0.76	0.68
مدين		-8.06	-7.83	-6.49	-4.96	-6.05	-6.39	-5.55	-6.94	-6.51	-4.59	-3.46	-2.91
دفع الفوائد		-0.07	-0.33	-0.24	-0.11	-0.17	-0.19	-0.23	-0.76	-1.03	-1.29	-1.18	-1.31
أخرى		-8.00	-7.50	-6.25	-4.85	-5.88	-6.21	-5.41	-6.18	-5.48	-3.30	-2.28	-1.60
تحويلات صافية		2.79	3.17	2.65	2.65	2.63	2.77	2.22	1.61	2.06	2.46	1.75	1.07
رصيد حساب رأس المال		0.70	-0.24	0.34	3.42	3.45	2.54	-1.08	-11.22	-4.24	-1.87	-1.37	-0.71
حساب رأس المال		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					
الاستثمار المباشر الصافي		1.96	1.52	2.04	3.47	2.54	2.28	1.35	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)		-0.39	-0.62	-1.08	0.44	1.30	-0.43	-0.77	-11.89	-3.05	-2.23	-1.38	-1.32
المحجب		4.30	0.25	0.09	0.55	2.19	0.84	0.51	0.98	1.41	2.12	1.65	1.60
الاحتلاك		-4.69	-0.87	-1.17	-0.11	-0.89	-1.27	-1.28	12.87	-4.46	-4.35	-4.03	-2.92
قروض قصيرة الأجل وأخطاء وسهول صافي		-2.27	-1.14	-0.62	-0.49	-0.39	0.69	-1.66	-1.08	-2.25	-0.26	-0.61	-0.36
منها: رصيد النقود الورقية						2.32	2.06	-0.08	-0.13				
منها: رصيد الأسم قصيرة الأجل					0.33	2.46	-1.13	0.06					
الرصيد الإجمالي		0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	29.53	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

قائمة الملاحق